المجلد 1، العدد 72، سبتمبر 2025، ربيع الأول 1447هـ

النخبة

ماضٍ نرى يلهم مستقبلاً براق

إطلاق كلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة الأهلية

جريدة النخبة ،تصدر دوريا من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة منذ أكتوبر 2018

النُخْبَة

نَحنُ نصنعُ النُخَب...

المجلد 1، العدد 72، سبتمبر 2025، ربيع الأول 1447هـ

صممها رامي مجدي أحمد في أكتوبر 2018

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. حنان محمد علي

رئيس التحرير

د.رامي مجدي أحمد

تصدر دوريا عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

على أتم استعداد للعودة !

مجلس الإدارة

أ.د.حنان محمد علي (رئيس مجلس الإدارة) --أ.د.عادلة محمد رجب (عضوا)--أ.د.ثناء أحمد إسماعيل (عضوا) --أ.د. نيفين عبد الخالق (عضوا) --د.رامي مجدي (رئيس التحرير)

هيئة التحرير

أ.كارولين شريف , أ.جاسمن نبيل

لقاء مع السفير رؤوف سعد

رنا احمد - مريم فتحي - لطيفة البارودي - كريم اشرف

سعدت مجلة النخبة بلقاءٍ مثمرٍ ومليءٍ بالمعلومات الثرية والتجارب الاستثنائية مع السفير رؤوف سعد، أحد أبرز أعلام الدبلوماسية المصرية المعاصرة، الذي جمع بين الخبرة الميدانية في أروقة السياسة الدولية والعمل المؤسسي في شتى القطاعات الاستراتيجية. على امتداد مسيرته، تنقّل السفير بين محطات مفصلية: من قاعات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى أروقة السفارات المصرية في الخارج، وصولًا إلى مواقع قيادية في التفاوض في ساحات العلاقات الدولية.

في هذا اللقاء، نفتح معه صفحاتٍ من تجربته الطويلة التي شهدت أحداثًا تاريخية كبرى، منها انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوّلات النظام الدولي، كما نستعرض أدواره في تعزيز العلاقات الثنائية مع روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتوسيع آفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا ولوكسمبورغ، وتطوير الشراكة الاقتصادية مع الصين، فضلًا عن جهوده في دعم العمل الإفريقي المشترك وتوظيف الدبلوماسية الثقافية لخدمة قضايا القارة.

س1: سعادة السفير، كيف بدأت علاقتكم مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وهل كان لبعض الأساتذة تأثيرٌ خاص على مسيرتكم المهنية فيما بعد؟

كانت علاقتي بكلية الاقتصاد منذ أول يوم التحاقي بها وحتى تخرجي استثنائية بكل المقاييس. عندما التحقت بكلية الاقتصاد، شعرت أنني أمام تجربة جديدة في المنظومة التعليمية في مصر. في ذلك الوقت، كنت صغيرًا للغاية، فقد حصلت على التوجيهية وأنا في الخامسة عشرة. وقد قوبل قراري المفاجئ بالتحاقي بكلية الاقتصاد بالدهشة أو المعارضة، لكنني شعرت أن هذه الكلية تمثل إضافة حقيقية للمنظومة التعليمية ولمصر، وكان هذا التفكير غريبًا على شابٍ في مثل سني.

وفيما يتعلق بالسنوات الدراسية الأربع، فقد كانت فترة استثنائية لا تُنسى. كانت الكلية، آنذاك، في مراحلها الأولى، وقد تشرفنا بالدراسة على يد عمالقة الفكر في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية والقانون.

وأتذكر حينذاك أننا كنا مجموعة محدودة العدد، جميعنا من المتفوقين، وكان يشاركنا الدراسة طلاب من مختلف الدول العربية، ومن بينهم زملاء عرب تقلدوا مناصب وزارية في بلدانهم بعد سنوات قليلة من تخرجنا، وكذلك من الزملاء المصريين.

أما عن أساتذتي، فمن بين الأساتذة الذين تركوا في نفسي أثرًا كبيرًا الدكتور زكي شافعي عميد الكلية ثم وزيرًا للاقتصاد، الدكتور بطرس غالي، والدكتور سعيد النجار، والدكتور لبيب شقير الذي أصبح لاحقًا وزيرًا، والدكتور عبد الملك عودة، وغيرهم من الأسماء اللامعة في مجالات علم السياسة والاجتماع والإحصاء. وقد شهدت تلك المرحلة الدراسية ظاهرة فريدة، حيث انتقل عددٌ من زملائنا، بعد عامٍ واحدٍ من تخرجهم، إلى مواقع التدريس بالأقسام، ومن أبرزهم الدكتور علي الدين هلال والدكتور جودة عبد الخالق، وقد أضفى انتقالهم من زمالة الدراسة إلى علاقة التدريس طابعًا إنسانيًا مميزًا، ظلت روابطه الوثيقة قائمة حتى الوقت الراهن.

تخرجت في سن التاسعة عشرة، وهو ما مثّل فرصةً مبكرة من ناحية، لكنه حمل نتائج معاكسة من ناحية أخرى. وكان تاريخ تخرجي في 10 أغسطس 1965، قبل أن أعلم بتقديري الأكاديمي أو ترتيبي في الدفعة. وبعد خمسة أيام فقط، في 15 أغسطس، تلقيت خطابًا رسميًا من الوزير محمود رياض وزير الخارجية آنذاك، يتضمن تهنئتي بالنجاح ودعوته لي للحضور إلى مقر وزارة الخارجية.

وبعد استفساري من إدارة الكلية عن سبب هذا الخطاب، تبين أنه تم عقد اتفاق بين وزارة الخارجية وكلية الاقتصاد باختيار العشرة الأوائل من كل قسم للانضمام إلى السلك الدبلوماسي، لكي يتقدموا إلى امتحان السلك الدبلوماسي. وعند التحقق من ترتيبي، اكتشفت أنني حصلت على المركز السابع في قسم الاقتصاد.

وحين توجهت إلى الوزارة، واجهت عقبة السن، إذ أبلغوني بعدم إمكان التقدم للامتحان نظرًا لأن الحد الأدنى للسن هو 21 عامًا بينما كان عمري 19 عامًا، فاعترضت قائلًا: "أنتم من قمتم باستدعائي، والآن ترفضون قبولي؟". وقد لاقى منطقي قبولًا، فتم الاتفاق على تعييني في وظيفة متدرب إلى حين بلوغي السن القانونية.

وبالفعل، قضيت العامين التاليين – الأكثر تميزًا وتشكيلاً مهنيًا في مسيرتي – بوزارة الخارجية، حيث تم تكليفي بالعمل في إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات، والتي كانت أكبر إدارة آنذاك. وكان لي شرف العمل تحت إشراف مدير الإدارة المستشار إسماعيل فهمي (الذي أصبح لاحقًا وزيرًا للخارجية)، إلى جانب دبلوماسيين مرموقين مثل محمد البرادعي وميرفت التلاوي. لقد منحني هذا التنوع في المهام خبرةً استثنائية، في القدرة على تنفيذ المهام بأعلى معايير الكفاءة والإتقان.

وتشاء الأقدار أن يستحيل دخولي امتحان السلك الدبلوماسي رغم بلوغي السن القانوني بسبب اندلاع حرب 1967، حيث تم تجنيدي ضابط مدفعية لمدة سبع سنوات، من يناير 1968 حتى أبريل 1974، خضت خلالها حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر 1973. وقد مثّلت هذه الفترة مرحلةً تكوينية هامة في مساري الشخصي والمهني، إذ تعلمت فيها أن المعنى الحقيقي للوطن هو ملكية وليس مجرد انتماء، بعد أن رأيت كيف يُغتصب الوطن، وكيف يصبح الدفاع عنه واجبًا وجوديًا.

ورغم تحديات هذه المهمة الوطنية، لم أتخلَّ عن حلمي القديم بالانضمام إلى السلك الدبلوماسي. فشرعت في دراسة مواد الامتحان خلال فترات الراحة القصيرة، لكي تنتهي هذه المحاولة بنجاح فاق التوقعات.

س2: خلال عملكم سفيرًا لمصر في روسيا، كيف تطورت العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية؟

عملت، قبل عملي في موسكو، في البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والتي تمثل ذروة التمثيل الدبلوماسي؛ حيث تتاح فرصة فريدة للتفاعل والتفاوض مع ممثلي 192 دولة، مما أضاف الكثير إلى قدراتي التفاوضية، وآفاقًا واسعة للتفكير والتحليل، وكيفية توظيف العلاقات الدولية لخدمة المصالح الوطنية.

أما عن موسكو، فأعتبر علاقتي بالاتحاد السوفيتي وروسيا علاقة استثنائية بكل المقاييس؛ حيث خدمت في حقبة الاتحاد السوفيتي كنائب للسفير، ثم عدت إلى موسكو لاحقًا كسفير لمصر في روسيا. وقد كانت التجربة الأولى لي في موسكو خلال فترة انهيار الإمبراطورية السوفيتية، في عهد ميخائيل غورباتشوف، وهي فترة ثرية جدًا على الصعيدين المهني والشخصي، معاصرةً انهيار الإمبراطورية السوفيتية.

أدركت خلال خدمتي الأولى في موسكو أنه، على الرغم من قيام النظام السوفيتي على أسس نظرية مثالية، إلا أنه افتقر إلى القابلية للتطبيق العملي، فضلًا عن التناقض الصارخ بين الاتحاد السوفيتي كقوة عسكرية عظمى، بينما يعاني اقتصاده من التدهور، معتمدًا على تصدير المواد الأولية والمعدات العسكرية والزراعية، ومحققًا معدلات نمو سلبية بلغت عام 1980 ما يقارب ناقص 2٪.

بالإضافة إلى ذلك، شكّل تعدد القوميات تحديًا وجوديًا، حيث بلغت حوالي 400 قومية ذات لغات وثقافات متعددة، مما جعل الاتحاد السوفيتي أشبه بـ"إمبراطورية قوميات" أكثر من كونه دولة موحدة. وقد ظلت قضية القوميات مكبوتة منذ عهد ستالين، الذي حاول حلها بترحيل مجموعات قومية من مواطنها الأصلية وإحلال السكان الروس مكانها، في محاولة يائسة لإنهاء المشكلة.

لكن مع تطبيق سياسة "جلاسنوست/المكاشفة" وحرية التعبير في العهد الجورباتشوفي، انفجرت هذه القضايا المدفونة بعنف، لتعبر الأقليات عن شعورها المتراكم بالظلم وعدم المساواة، مما سرّع من عملية التفكك والانهيار.

وقد تزامن هذا الانفتاح الداخلي مع انكشاف المجتمع السوفيتي على العالم الغربي، مما عمّق شعور المواطنين بالحرمان، وأطلق العنان لموجة من السخط القومي المكبوت، فضلًا عن الصراع على السلطة بين غورباتشوف ويلتسين، مما دفع البلاد إلى حافة انفجار داخلي هائل.

حينئذ وجد الجيش السوفيتي نفسه أمام خيار صعب: إما المواجهة والتدخل لقمع الاحتجاجات، مما كان سيتسبب في حمامات دم، أو السماح للأحداث بالتطور بشكل طبيعي، مما أدى إلى تفكك الإمبراطورية السوفيتية.

وتشاء الأقدار أن أعود مرة ثانية إلى موسكو، روسيا سفيرًا في عام 2002، حيث رأيت الفارق الهائل بين دولة عظمى ذات فكرٍ وثقافة، وبين دولة غزتها الثقافة الغربية، وتحولت تحولًا جوهريًا نحو الغرب، على حساب علاقاتها التقليدية مع مصر والدول العربية والأفريقية. ولقد فوجئت بأنني عندما غادرت موسكو عام 1991، كان حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا يبلغ مليار دولار، ولكن عند عودتي عام 2002، كان قد تراجع إلى 300 مليون دولار فقط، الأمر الذي أكد تصميمي على إعادة مصر والعالم العربي وأفريقيا إلى بؤرة الاهتمام في الأجندة الروسية.

أريد أن أنوه بأن عمل السفير في مثل هذه الظروف يحتاج إلى رؤية استراتيجية، وبوصلة لتحديد أولويات ومصالح السياسة الخارجية من خلال بناء العلاقات مع مختلف القطاعات الاقتصادية والفنية والعسكرية والسياحية.

ولقد كان عملي السابق في موسكو بمثابة رصيد جوهري لمهمتي كسفير، من خلال علاقاتي مع زملائي القدامى الذين أصبحوا من كبار المسؤولين مثل سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي الحالي، الذي كان من أبرز الشخصيات التي تعاملت معها خلال مسيرتي الدبلوماسية، وكذلك العديد من المسؤولين الذين أصبحت علاقاتي بهم عاملًا حاسمًا في تسهيل المهام وتحقيق الأهداف، مما تطلّب عملًا دؤوبًا، ويقظةً مهنية عالية، وسرعةً وحسمًا في اتخاذ القرارات.

ووقد كان ضروريًا أن يتم تتويج العلاقات الجديدة بين مصر وروسيا بذروة سياسية استراتيجية، وبأن يتم تبادل زيارة الرئيسين مبارك وبوتين. وبالفعل، فقد أمكن ترتيب أول زيارة للرئيس مبارك في عهد الرئيس بوتين عام 2004، والتي كانت بمثابة إحياء لروح الصداقة والتعاون التاريخي بين البلدين، ومن ثم تجاوز المرارة القديمة التي خلفتها أحداث طرد الخبراء السوفييت عام 1972، والتركيز على المصالح المشتركة، وبدء مرحلة نوعية معاصرة للعلاقات والتعاون بين البلدين في ظل ظروف وتحديات دولية جديدة.

ولكي يكتمل النجاح، تمت زيارة ناجحة للرئيس بوتين عام 2004، وهي الأولى من نوعها في عهد روسيا، وكذلك الأولى منذ أربعين عامًا على هذا المستوى، مما أثمر عن انتقال العلاقات بين البلدين إلى نضج جديد، كان من ثماره ارتفاع حجم العلاقات التجارية من 300 مليون دولار إلى مليارَي دولار، وازدياد عدد السياح من المئات إلى الآلاف، وانطلاق التعاون إلى مجالات جديدة متنوعة.

س3: في ضوء عملكم كمستشار لوزيرة البيئة، ما هي أبرز التحديات البيئية التي تواجه مصر حاليًا، وما هي الإجراءات المتخذة للحد منها؟

كانت تجربتي في العمل مستشارًا لوزير البيئة تجربة فريدة من نوعها، وتعتبر الاستثناء الوحيد عن مساري المهني المعتاد في وزارة الخارجية، باستثناء تعيين الرئيس مبارك لي في عام 2010 رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب. إلا أن علاقتي بملف البيئة لم تكن وليدة اللحظة، بل تمتد إلى سنوات طويلة، حيث تعرفت على الدكتورة ياسمين فؤاد حتى قبل تقلدها المنصب، وقد رأيت فيها منذ ذلك الحين شخصية متميزة، مهتمة بتداول قضايا البيئة بشكل عميق.
ومع اقتراب موعد مؤتمر المناخ (COP27) تم استدعائي من أمريكا، حيث كنت في زيارة ابنتي، للمعاونة في الترتيبات الموضوعية والتنظيمية للمؤتمر الذي حقق نجاحًا باهرًا شهد له العالم.

ولقد أتاحت لي هذه التجربة معاصرة التحول الاستراتيجي في قضايا البيئة والمناخ من قضايا فنية تركز على مشاكل التلوث وبعض الجوانب التقنية الأخرى إلى قضايا أكثر تعقيدًا ومتشابكة مع جميع قطاعات الإنتاج والخدمات، في إطار مسار دولي شامل منذ توقيع اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015.

من هنا برز تحدٍ أساسي لتحقيق التوازن بين خفض الانبعاثات الضارة كقضية استراتيجية كبرى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة ومستقبل الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ على عجلة الإنتاج، وفي تحقيق العدالة بين الدول الصناعية الكبرى الأساسية المسؤولة عن الانبعاثات، بينما تتحمل الدول النامية، وهي الأقل إسهامًا فيها، النصيب الأكبر من الضرر.
ومن هنا نشأ مفهوم "الانتقال العادل للطاقة"، أي التحول نحو مصادر نظيفة دون الإضرار المباشر بمصالح الدول المنتجة للوقود الأحفوري، والحفاظ على مصالح الدول النامية المتضررة على السواء.

الجدير بالذكر أن من أهم إنجازات مؤتمر شرم الشيخ، إنشاء "**صندوق الخسائر والأضرار**" لتعويض الدول النامية، وترسيخ مفهوم الانتقال العادل الذي يتطلب تكنولوجيا متقدمة واستثمارات ضخمة.

ورغم التحديات الاستثنائية التي فرضتها جائحة Covid-19، مثلت استضافة مصر لمؤتمر المناخ بالإنابة عن القارة الإفريقية نجاحًا لافتًا، حيث شارك فيه أكثر من 50 ألف مشارك من حول العالم، والذي جاء تتويجًا لجهد القيادة السياسية خاصة منذ تولي الرئيس السيسي رئاسة الاتحاد الإفريقي عام 2019.

يهمني أن أشدد على أن العمل البيئي الحقيقي يتطلب استدامة الجهد، ولا سيما من خلال إشراك القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في المشروعات البيئية وتطوير الوعي المجتمعي بخطورة وشمولية قضايا المناخ والبيئة، فضلًا عن إطلاق تعاون دولي عادل إذا ما أردنا تأمين مستقبل مستدام للأجيال المقبلة وللعالم على اتساعه.

وبعد ثلاث سنوات من عملي مستشارًا للدكتورة ياسمين فؤاد، طُلب مني مواصلة العمل مع الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والمكلفة بالعمل وزيرةً للبيئة بالإنابة، دعمًا لجهودها في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة وللجهود الوطنية المتواصلة وطنيًا وإقليميًا لصد تدهور البيئة وتداعيات تغير المناخ.

س4: في إطار منصبكم السابق رئيسًا للمكتب الوطني لتنفيذ اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، كيف تقيّمون تطور هذه العلاقة منذ توقيع الاتفاقية؟

تعود جذور علاقتي مع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في نوفمبر 1991، وذلك بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979، بهدف التمهيد لتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

ولقد ثبت خلال المؤتمر أن اتفاقيات السلام وحدها لا تكفي لضمان استقرار المنطقة، ومن ثم ضرورة إعادة تصميم بنية المنطقة لمرحلة ما بعد السلام، مما دفع إلى عقد مؤتمر التعاون متعدد الأطراف في موسكو في فبراير 1992، والذي تم خلاله إنشاء خمس مجموعات عمل تشمل: مجموعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، نزع السلاح، المياه، الطاقة، والهجرة.

يمكن القول إن مجموعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، التي ترأست وفد مصر فيها، كانت تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية والتجارية في الشرق الأوسط بما يشمل إسرائيل في ظل السلام العادل والدائم.

وقد سبق انضمامنا للمجموعة حوارٌ مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية آنذاك لاتخاذ قرار سياسي حول كيفية إدارة هذه العملية دون التعرض للنقد بسبب التعاون مع إسرائيل.

اقترحت وقتها التركيز على أن وجود مصر في هذه المجموعة لم يكن بدافع الرغبة في التعاون مع إسرائيل، بل لضمان عدم اتخاذ قرارات أو التوصل إلى اتفاقات في غياب مصر، مما قد يعرض المصلحة الوطنية للضرر، وبالتالي كان تواجد مصر ضروريًا وإلزاميًا.

الجدير بالذكر أن كل مجموعة من مجموعات العمل المذكورة لها راعٍ محدد، حيث تولى الاتحاد الأوروبي رعاية مجموعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، ومن هنا بدأت صلتي المباشرة بالاتحاد الأوروبي.
ومن أبرز المحطات في تلك الفترة أنه خلال المفاوضات، تقدم الاتحاد الأوروبي بمشروع لإنشاء مركز إقليمي (**Regional Hub**) في منطقة قناة السويس، وتحديدًا في السويس.

وقد عرضت الأمر على السيد الوزير عمرو موسى، وأوضحت أنني لا أستطيع مناقشة هذا الموضوع دون أن أرى نموذجًا حقيقيًا لـ "hub". وبالفعل، قمت بزيارة مركز روتردام في هولندا، واتفقت معهم على حضور خبرائهم للتعرف على إمكانية منطقة قناة السويس لإقامة مركز إقليمي بها.

بعد عودتي، تواصلت مع محافظ بورسعيد وطلبت توفير مروحية للخبراء الهولنديين للتعرف عمليًا على جغرافية المنطقة. وبعد الجولة بالمروحية، ذكروا لي ما لن أنساه، وهو: "لم ولن توجد منطقة في خريطة العالم مثل هذه المنطقة، فهي تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، وتتصل بالمحيط الهندي، وتربط إفريقيا بآسيا، وإن تم إعدادها كمركز إقليمي على الوجه الأمثل، يمكن أن تضيف 20٪ إلى الاقتصاد المصري".

من هنا أدركت أن الاتحاد الأوروبي أقدم على هذه الخطوة لأن مصالحه المباشرة ترتبط بشرق المتوسط، وكان يهمه أن يترافق السلام مع استقرار اقتصادي وتجاري في المنطقة.

كانت هذه بداية معرفتي بالاتحاد الأوروبي، التي بلغت ذروتها عام 1995 حين أعلن الاتحاد الأوروبي "إعلان برشلونة"، الذي شكل خطوة استراتيجية كبرى لإقامة نوع جديد من العلاقات بينه وبين دول شرق المتوسط، وبالأخص دول عملية السلام. ارتكز الإعلان على إقامة اتفاقيات مشاركة قائمة على معادلتين: رأسية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، وأفقية بين دول المتوسط، على أن يلتقي المحوران الرأسي والأفقي في النهاية لتشكيل أكبر منطقة حرة في العالم.

ورغم أن الشقين الاقتصادي والتجاري لهذا الإعلان كانا الظاهرين، إلا أن هذه المبادرة حملت في جوهرها أبعادًا سياسية هامة، إذ منحت الاتحاد الأوروبي وزنًا استراتيجيًا يمكنه من المنافسة على الساحة الدولية. وكان من نتائج اتفاقية المشاركة مع مصر، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2004، أن الاتحاد الأوروبي أصبح أكبر شريك تجاري لمصر، حيث يصل حجم التجارة بين الطرفين إلى نحو 35 مليار يورو.

لا يفوتني أن أذكر بسعادة حصولي كسفير لدى بلجيكا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، على وسام من الطبقة الخاصة الذي منحه لي الملك ألبرت ملك بلجيكا آنذاك، تقديرًا لجهودي في تطوير ودفع العلاقات البلجيكية والمصرية.

س5: بصفتكم عضواً في مجلس أمناء مؤسسة رجال الأعمال المصريين الصينيين، ما هي القطاعات الواعدة التي يمكن أن تركز عليها مصر لتعزيز التعاون مع الصين؟

العلاقات مع الصين ليست علاقات تقليدية، فالصين اليوم أصبحت قطباً دولياً بارزاً وتمثل المنافس الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل نجاحاتها الكبيرة في المجالات الاقتصادية والتجارة والصناعة والفضاء وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، مما يستدعي أن تقوم إدارة العلاقات مع الصين على أساس المصالح المتبادلة، بحيث لا تصبح مصر مجرد متلقي للمصالح الصينية.

من ناحية أخرى، أعتقد بضرورة إيلاء أولوية خاصة في علاقتنا مع الصين لتوطين التكنولوجيا **Technology Indigenization** خاصة في مجالات الصناعة والطاقة وتغير المناخ وغيرها، على أن يتم هذا التعاون بحسابات دقيقة للغاية، وبحذر لتلافي أن يؤدي هذا التعاون الى الأضرار بعلاقات مصر بالدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة وبحيث تتحقق الاستفاده المتبادله بين البلدين دون أن يتعارض ذلك مع مصالح مصر الاستراتيجية مع الاطراف الآخرى.

س6: تم إيفادكم كمبعوث رئاسي شخصي إلى إفريقيا مرتين، الأولى للرئيس السابق عدلي منصور والثانية للرئيس عبد الفتاح السيسي، كيف ترون تعزيز جهود مصر لتعاونها مع القارة الإفريقية؟ وكيف يمكن لمصر توظيف الدبلوماسية الثقافية لتحقيق ذلك؟

ملف العلاقات مع إفريقيا يُعد بالغ الأهمية ويحتاج إلى مقاربة مختلفة تمامًا في طريقة الإدارة. فما زالت علاقات مصر بالقارة إلى حد كبير أسيرة للماضي، رغم أن مصر باتت تمتلك اليوم إمكانيات مهمة جدًا تحتاجها إفريقيا بشدة، حيث تمتلك مصر خبرة واسعة في الإصلاح الاقتصادي، وخبرة صناعية متراكمة، ونجاحات في مجالات الزراعة والطاقة والمياه وغيرها، فضلًا عن تجربة بيئية ناجحة يمكن البناء عليها.

بالإضافة إلى ذلك، أرى ضرورة توسيع البعد الثقافي من خلال القوة الناعمة، بفكر جديد يعتمد على المزج بين هذه القوة الناعمة والمصالح الاقتصادية لكي تولد عن هذا التزاوج "القوة الذكية" (**Smart Power**).

ما أثار انتباهي خلال عملي كمبعوث رئاسي هو السؤال الظاهر أو المبطن من الأفارقة: "أين أنتِ يا مصر؟"، ما يعكس التطلع الإفريقي لدور مصري أقوى وأكثر حضورًا. ومن هذا المنطلق، أرى أن الاهتمام الذي يوليه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالقارة الإفريقية هو اهتمام واعٍ ويستند إلى إدراك واضح بضرورة الارتقاء بالعلاقات مع الدول الإفريقية إلى مستوى نوعي يواكب العصر، ويحقق المصالح المتبادلة، ويرسخ المكانة المصرية بين دول القارة.

س7: قُمتم بتنسيق قمتي عدم الانحياز والقمة الأوروبية العربية في شرم الشيخ، كيف ساهمت هذه الأحداث في تعزيز مكانة مصر الإقليمية؟ وما الدروس المستفادة من إدارة مثل هذه الفعاليات؟

مصر هي الدولة المحورية التي يقوم عليها التوازن في المنطقة، فهي الوحيدة القادرة على التفاوض مع جميع الأطراف بما في ذلك إسرائيل. يتجلى ذلك بوضوح في موقفها تجاه القضية الفلسطينية والحرب الدائرة في غزة، ناهيك عن قضية تهجير الفلسطينيين، حيث تدير مصر عملية تاريخية بإدارتها للأزمة بحنكة سياسية تعتمد على حسابات دقيقة وتوازنات شديدة التعقيد، للحفاظ على أمنها القومي وعلى الداخل المصري بما يتحقق فيه من بناء وتنمية، مع السعي لإنقاذ القضية الفلسطينية من التصفية.

أما فيما يتعلق بقمة عدم الانحياز، فقد جاءت في مرحلة شديدة الدقة في ظل إعادة التنظيم الدولي، وكان من المهم للغاية أن تستعيد مصر فكر عدم الانحياز ولكن برؤية جديدة، تتجاوز الثنائية القطبية التي كانت تحكم النظام الدولي سابقًا.

وفيما يخص القمة العربية الأوروبية، فقد كانت مصدر فخر لمصر، حيث حضرها 25 من أصل 27 دولة أوروبية على مستوى رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، إلى جانب ملوك ورؤساء معظم الدول العربية، وهو ما يعكس إدراك تلك الدول لأهمية مصر ومكانتها. وتبقى هذه القمة رصيدًا استراتيجيًا ينبغي توظيفه في تجديد وتطوير العلاقات وتفعيل التعاون العربي الأوروبي.

القاهرة وبكين: رحلة جامعة تشينخوا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مروان حسام أحمد \ تقى صلاح محمد - العلوم السياسية - الفرقة الثالثة.

بادئ ذي بدء وفي إطار تعزيز سبل التعاون الأكاديمي والثقافي وتوطيد العلاقات الثنائية، استقبلت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، يوم الخميس الموافق 31 يوليو من عام 2025م، وفدًا طلابيًا رفيع المستوى من جامعة شينخوا Tsinghua الصينية.

حيث هدفت الزيارة إلى تعريف الوفد بالنظام التعليمي والبحثي للكلية، وتبادل الخبرات بين طلاب المؤسستين العريقتين، واستكشاف آفاق التعاون المستقبلي. وقد اتسمت الزيارة التي استمرت ليوم كامل بجوٍ من الترحاب والاحتفاء وعكست عمق الروابط التاريخية والثقافية بين جمهورية مصر العربية والصين الشعبية.

حيث بدأت فعاليات الزيارة في تمام الساعة الثانية مساءً، فقد كان في استقبال الوفد عند الباب الرئيسي للكلية فريق من مكتب رعاية الشباب ومكتب العلاقات العامة دليلًا على أهمية الحدث، بالإضافة إلى مجموعة من الطلاب الممثلين للكلية. وبعد ترحيبٍ حارٍ توجه الوفد إلى مكتب عميدة الكلية - الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي - التي استقبلتهم شخصيًا في جوٍ وديٍ عكس روح الود والتعاون السائد بالكلية.

عقب ذلك، انتقل الجميع إلى قاعة ساويرس، حيث ألقت عميدة الكلية محاضرة افتتاحية شاملة وقدمت - الدكتورة حنان - عرضًا مفصلًا عن تاريخ الكلية ونظامها التعليمي القائم على

نظام الساعات المعتمدة، مع إبراز تفاصيل الوحدات الإدارية المختلفة. كما استعرضت فرص المنح الدراسية المتاحة للطلاب، مثل منح Chicago وErasmus، التي تفتح آفاقًا للدراسة في جامعات عريقة في أمريكا وأوروبا واليابان في اطار ابراز الشراكات الدولية التي تعقدها الكلية مع جامعات من من مختلف انحاء العالم الى جانت التطرق للشراكات الوطنية التي تعقدها الكلية مع عدد من المؤسسات المحلية لاتحاة تدريبات صيفية بها وتوفير فرص عمل بها لخريجيها المتميزين. كما تطرقت سيادة العميدة في عرضها الى المجلات العلمية الصادرة عن الكلية إلى جانب مجلة النخبة باعتبارها المنصة الإعلامية للكلية.

تطرقت المحاضرة أيضًا إلى طبيعة الأقسام الأكاديمية الثلاثة بالكلية (العلوم السياسية، الاقتصاد، الإحصاء)، مع تركيز خاص على قسم الإحصاء الذي تنتمي إليه سيادتها، بالإضافة إلى الأنشطة الطلابية والكراسي البحثية المرموقة مثل كرسي الأستاذ الدكتور عبد المالك عودة وكرسي الأستاذ الدكتور بطرس غالي وكرسي الأستاذ الدكتور عمرو موسى، مما يبرز الدور الريادي للكلية في الحقلين الأكاديمي والسياسي. مع الحديث عن المراكز البحثية الموجودة بالكلية والتي تتنوع فيما بينها في مجالات الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية والاحصاء الى جانب الوحدة المعنية بشؤون الهجرة.

عقب المحاضرة الرئيسية، شارك عددٌ من أساتذة الكلية في إلقاء كلمات موجزة ومفاجئة، مما أضاف طابعًا تفاعليًا للحدث. ألقت الدكتورة أماني مسعود - رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية - والدكتورة منال السيد من قسم الإدارة العامة كلماتهما لتعريف الحضور بقسيمي العلوم السياسية والإدارة العامة مع التركيز على طبيعة الدراسة بالكلية وكيفية الاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة.

كما القت د. نسمة صالح - مديرة مكتب التعاون الدولي والأستاذ المساعد بقسم الإحصاء - كلمة لتعريف الطلاب الزائرين بدور مكتب التعاون الدولي بالكلية. وأكدت الدكتورة منال على اتساع نطاق قسم الإدارة العامة

وإمكانياته الواسعة، كما تحدثت الدكتورة نسمة عن أهمية قسم الإحصاء ودوره في مجال علوم البيانات Data Science، مشيرةً إلى أن مكتب التعاون الدولي (IRO) يساهم بشكل كبير في المنح الدراسية المتاحة.

في السياق ذاته، قدمت الدكتورة نورهان الشيخ الأستاذ بقسم العلوم السياسية عرضًا مميزًا عن المقررات الدراسية المتعلقة بالدراسات الآسيوية، مستعرضةً تاريخ مركز الدراسات الآسيوية منذ عام 1994م، ودور وحدة الدراسات الآسيوية التابعة لمركز الدراسات الاقتصادية. كما أشادت بتقدم الصين في مبادرة الحزام والطريق وعضويتها في تجمع BRICS، معربةً عن إعجابها الكبير بالتطور الصيني المستمر.

كما تحدث دكتور إبراهيم عيد المدرس بقسم العلوم السياسية عن دوره كنائب لمدير مركز الدراسات السياسية وحوار الثقافات بالكلية، متناولًا موضوعات مثل الاقتصاد السياسي والقانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى أهمية ورش العمل الخاصة بالمنهجيات الجديدة في العلوم السياسية ودور الكلية في تأهيل الطلاب للالتحاق بالسلك الدبلوماسي بالدورات التدريبية والتأسيسية التي تقدمها بالكلية قبل امتحانات الخارجية.

أما بعد هذه المحاضرة، انطلق الوفد في جولة تعريفية شاملة في أرجاء الكلية، للاطلاع على مرافقها التعليمية ووحداتها المختلفة. بدأت الجولة بزيارة مكتبة الكلية حيث أبدى الوفد إعجابه بعراقة المكتبة وأهميتها كمصدر للمعلومات والبحوث، فضلًا عن المكتبة الرقمية الإلكترونية التي توفر للطلاب أحدث المواد العلمية.

تلا ذلك زيارة مكتب التعاون الدولي والاتصالات الخارجية، حيث استقبلتهم الدكتورة نسمة صالح وأوضحت دور المكتب الحيوي في بناء العلاقات مع الجامعات والمؤسسات الأجنبية، وأكدت على أهمية تعميق التعاون والاتصال مع جامعة تسينغهوا Tsinghua.

شملت الجولة أيضًا زيارة قاعة الاجتماعات رقم 19 حيث تحدث الدكتور إبراهيم فوزي عن طبيعة قسم العلوم السياسية والمقررات الدراسية وأهمية الكراسي البحثية.

ثم انتقل الوفد إلى مكتب حاضنة الأعمال حيث تم تعريفهم بمهمة الحاضنة في دعم الأفكار الريادية للطلاب وأهم المشاريع التي تبنتها والتي قدمت طوال العامين الماضيين 99 ورشة عمل واحتضنت 74 مشروعًا ناشئًا مساهمةً في غرس ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين طلابنا.

ضمن الجولة التعريفية، زار الوفد مركز البحوث والدراسات وحوار الثقافات. في المركز استقبلتهم الدكتورة علياء وجدي، التي قدمت لهم عرضًا موجزًا عن أهداف المركز ودوره في تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة. كما سلطت الضوء على الأبحاث والدراسات التي يقوم بها المركز في قضايا التفاهم العالمي، وأنشطة المركز في تنظيم المؤتمرات والندوات التي تجمع باحثين من خلفيات متنوعة، مما يجعله منصة هامة للتبادل الفكري والثقافي.

كانت مكتبة آل مكتوم واحدة من المحطات الهامة في الجولة. حيث استقبلت الوفد الدكتورة نادية إسماعيل التي عرفتهم بالمكتبة وما تحتويه من مراجع قيّمة ومتخصصة. وأوضحت الدكتورة نادية أن المكتبة تعد إضافة نوعية لموارد الكلية، وتوفر مصادر فريدة في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية، مما يدعم الطلاب والباحثين في دراساتهم وأبحاثهم.

استكمل الوفد جولته بزيارة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة حيث أوضحت الدكتورة منال مهام المركز وأهدافه.

وفي ختام الجولة، زار الوفد وحدة بحوث ودراسات الهجرة حيث قام عدد من طلاب الكلية بشرح دور الوحدة في دراسة قضايا الهجرة الدولية والإقليمية وأنشطتها المتنوعة.

وفي الجزء النهائي من الجولة حدث لقاء طلابي وتبادل الخبرات، حيث مثّل هذا الجزء من الزيارة قمة التفاعل بين الطلاب المصريين والصينيين. في القاعة رقم 40، التقى الوفد بمجموعة من طلاب الكلية الذين يمثلون مختلف الأقسام والأنشطة. قدم كل طالب عرضًا موجزًا عن تجربته الشخصية، سواء في دراسة

أحد الأقسام الأكاديمية (الاقتصاد، الإحصاء، العلوم السياسية)، أو في الشعبة الفرنسية، التي تتيح لطلابها الحصول على شهادة من جامعة السوربون.

كان من بين العروض عروض عن الأنشطة الطلابية المختلفة ونماذج المحاكاة مثل نموذج الكونجرس الامريكي American Congress، ونموذج جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ALMUN، كما قدمت أنا وزميلتي تقى صلاح عرضًا عن مجلة النخبة - Elite، ومثّل جريدة النخبة مروان حسام وتقى صلاح واوضحا طبيعة المجلة ونشأتها ودورها في تعزيز التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وخريجي الكلية وخلق مساحة مشتركة لهم جميعا للتعبير فيها عن آرائهم. كما تناولا عرض فيديو خاصًا يبرز علاقة جامعة شينخوا Tsinghua بمبادرة الحزام والطريق ودورها في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة في مصر، مما أثار اهتمام الوفد بشكل كبير.

وانتهى اللقاء بتبادل الهدايا التذكارية وتناول وجبة غذاء خفيفة، مما أتاح فرصة لتبادل الحديث الودي والتعارف، وبناء جسور من الصداقة بين الطرفين.

اختُتمت الزيارة بالتقاط صورة جماعية عند المدخل الرئيسي للكلية، جمعت الوفد الصيني بالطلاب الممثلين الكلية وعميدتها بسيادة. كانت هذه الزيارة بمثابة تتويج لجهود الكلية في الانفتاح على العالم، وتعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي حيث أظهرت الزيارة عمق العلاقات بين المؤسستين، وأرست دعائم قوية لمستقبلٍ من التعاون المثمر، مما يؤكد على أن التعليم والبحث العلمي هما الجسر الحقيقي الذي يربط بين الشعوب والحضارات.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة تهنئ الفائزين بجوائز الدولة 2025

تتقدم أسرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة بأصدق التهاني وأطيب التمنيات لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لفوزهم المشرّف بجوائز الدولة التي يمنحها المجلس الأعلى للثقافة لعام 2025، تقديرًا لإسهاماتهم العلمية والفكرية المتميزة، وهم:

الأستاذة الدكتورة/ نيفين مسعد
أستاذ العلوم السياسية – لفوزها بجائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية تقديرًا لمسيرتها الأكاديمية وإسهاماتها الفكرية المرموقة.

الدكتورة/ رغدة البهي (مدرس العلوم السياسية) و الأستاذ/ عدنان موسى (مدرس مساعد الإدارة العامة)
لفوزهما بجائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية (مناصفة) عن مشاركتهما المتميزة في إعداد المؤلَّف الجماعي "الحرب الروسية – الأوكرانية.. عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية".

ويُعد هذا الإنجاز مصدر فخر واعتزاز للكلية والجامعة، ودافعًا لمزيد من التميز العلمي والبحثي في خدمة المجتمع والوطن.

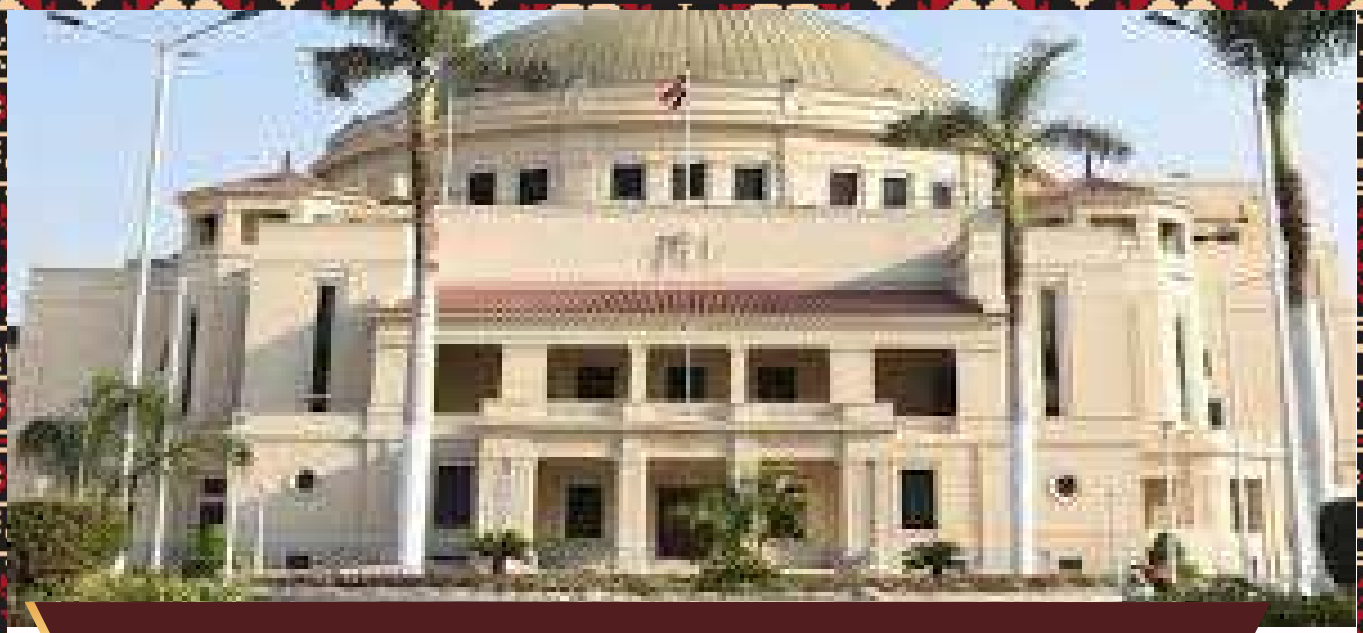

اثنا عشر دبلوماسيًا من بين ثلاثةٍ وستين من كليتنا في الدفعة 57

اثنا عشر دبلوماسيًا من بين ثلاثةٍ وستين
نهنئ خريجينا من الملتحقين الجدد بالسلك الدبلوماسي
الدفعة (57)

بنسبة 19% من كل المقبولين في السلك الدبلوماسي

لتستمر كليتنا (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة) مدرسًة للدبلوماسية وبيتًا للنخبة.

بسنت محمد
ELITE MEDIA

محمود وائل
ELITE MEDIA

زياد زكريا
ELITE MEDIA

فيروز مصطفى
ELITE MEDIA

ياسمين مجدي
ELITE MEDIA

جمال الدين محمد
ELITE MEDIA

مايا البيلي
ELITE MEDIA

نوران جمال
ELITE MEDIA

قراءة في انتخابات الشيوخ 2025

لطيفة البارودي - علوم سياسية - الفرقة الثالثة

انتخابات مجلس الشيوخ التي عُقِدت هذا العام كانت في حقيقة الامر انتخابات تواجه تحدي ضعف الاقبال، فنجد بعض صناديق الاقتراع فارغة تنتظر من يهمه الامر لكي تمتلئ بأصوات الناخبين، و لكن في النهاية كانت نسبة التصويت هي 17.1%، و المشكلة هنا ليست فقط نسب المشاركة الضئيلة بل المشكلة الاكبر و الاهم ان تلك النسبة هي الاعلي في تاريخ مجلس الشيوخ بعد ان تم اعادته مرة اخري خلال تعديلات 2019 لدستور 2014 ليصبح البرلمان المصري يتكون من مجلس ادني و مجلس اعلي.

و تلك النسبة الضئيلة اثارت جدلًا واسعًا لانها تشير بشكل واضح و صريح الي عدم اهتمام المواطنين الذين يحق لهم التصويت بتلك الانتخابات، رغم الجهود المكثفة التي بُذلت و الحملات الانتخابية التي أُقيمت لجذب المواطنين للتصويت. اذًا هل عدم الرغبة في ادلاء الصوت خلال انتخابات مجلس الشيوخ هي مشكلة تأتي جذورها من عند الدولة ام من عند المواطن المصري؟

في الحقيقة، نسبة التصويت الضئيلة خلال ذلك النوع من الانتخابات هي مشكلة لها جذرين و ليس جذر واحد، فمن ناحية نجد ان الجذر الاول للمشكلة يأتي من الدولة، لانه رغم الجهود المبذولة و الاعلانات التي تسعي لحث المواطن علي الادلاء بصوته و لكن هذا لا يكفي، و من ناحية اخري نجد ان الجذر الثاني للمشكلة يأتي من عدم اكتراث المواطن المصري فبشكل عام من خلال النسبة التي ذكرناها هذا دليل ان المواطن لا يهتم بتلك الانتخابات، و ذلك العزوف له اسباب عديدة بأختلاف الاشخاص، فمنهم من لا يثق في جدوى ذلك النوع من الانتخابات او انه لا يثق في جميع المرشحين من حيث استحقاقهم لذلك المنصب، و منهم من ليس لديه وعي سياسي و بالتالي يتغيب عن ذلك النوع من الانتخابات.

اذًا نجد ان الامر شديد التعقيد لان المشكلة لها جذور عديدة و لكن حث المواطنين لكي يدلوا بأصواتهم هو امر في غاية الاهمية، والسؤال هنا هو كيف ؟

لكي نجد حل لتلك النسبة الضئيلة المشاركة في التصويت نحتاج ان نبدأ من اول جذر للمشكلة و هي الدولة حيث انه اذا تم حل اول جذر للمشكلة سيترتب عليه حل جزء من ثاني جذر للمشكلة لان هنا جذور المشكلة مترابطة و ليست منفصلة. فالدولة رغم انها تقوم بحث المواطنين للنزول لانتخابات مجلس الشيوخ من خلال الاعلانات و الرسائل علي الهاتف مثل ما يحدث خلال الانتخابات الرئاسية. و لكن انتخابات مجلس الشيوخ تحتاج من الدولة بذل جهد اكبر لحث المواطنين، حيث ان الانتخابات الرئاسية اجرائتها هي اسهل بكثير لاغلب المواطنين عن اجراءات

انتخابات مجلس الشيوخ، لذلك الحكومة ليس عليها فقط حث المواطنين من خلال الاعلانات مع توضيح موعد الانتخابات و من هم المرشحون بل تحتاج ايضًا ان توضح للمواطن شرح تفصيلي عن الاجراءات التي تتم وفقًا لها تلك الانتخابات، حيث ان انتخابات مجلس الشيوخ لاغلب المواطنين هي انتخابات معقدة لانها تجمع بين نظام القائمة و النظام الفردي و بالتالي المواطن البسيط لن يستطيع بمفرده ان يفهم تلك الاجراءات المعقدة و بالتالي لن ينتخب. و لذلك دور الحكومة هنا هو في غاية الاهمية لان نسبة كبيرة من المشاركة في التصويت تعتمد علي دور الحكومة. لذلك الدولة لكي تضمن مشاركة كبيرة من قبل المواطنين خلال الانتخابات يجب عليها ان تقدم لهم شرح تفصيلي عن الانتخابات مع توضيح النظام الذي يتم علي اساسه اختيار المرشحين (و هو النظام الذي يجمع بين الفردي و القائمة) ايضًا من الافضل ان توضح الحكومة للشعب المعايير التي تم علي اساسها اختيار هؤلاء الافراد كمرشحين للانتخابات، لان توضيح تلك النقطة ستؤكد للمواطن النزاهة التي تم علي اساسها وصول هؤلاء المرشحين للانتخابات و اخيرًا يجب علي الدولة ان تتأكد من نزاهة الانتخابات خلال فترة التصويت. اذًا كل هذه الاشياء هي في غاية الاهمية و تؤكد علي مسؤلية الدولة امام المواطن و انه من حق المواطن قبل عملية التصويت ان يجد جميع التفاصيل التي يريد معرفتها بأسهل طريقة لمراعاة المواطن البسيط. و ما تم توضيحه هو الدور الاساسي و الطبيعي الذي يقع علي عاتق الدولة و لكن للاسف ما تم خلال تلك الانتخابات هو فقط تعريف المواطن بمن هم المرشحين و موعد الانتخابات.

و اذا اكملنا الخيط الذي بدأناه لحل جذور المشكلة، نجد انه عندما تقوم الدولة بتلك المهام الاساسية التي وضحناها و التي تمثل حق المواطن، سيترتب علي ذلك حل جزء من الجذر الثاني للمشكلة و هو المواطن المصري. حيث عند قيام الدولة بدورها الكامل امام المواطن، من ناحية هذا سيساعد علي زيادة الوعي السياسي لدي المواطن لانه بدأ يري و يفهم كافة التفاصيل الخاصة بانتخابات مجلس الشيوخ التي لم يكن يعرف عنها اي شئ، فإذا كان لدي المواطن نسبة ضئيلة من الوعي السياسي، المعلومات التي تقدمها الدولة ستزيد من ذلك الوعي السياسي مما يحفز المواطن علي المشاركة. و من ناحية اخري العديد من المواطنين الذين يشككون في نزاهة الانتخابات سواء من حيث احقية هؤلاء المرشحين للوصول لمرحلة الانتخابات او من نزاهة العملية الانتخابية بصورة عامة، عندما يجدوا ان الدولة تنشر المعايير التي تم علي اساسها اختيار هؤلاء المرشحين و تؤكد علي اتخاذ كافة الاجراءات لضمان نزاهة العملية الانتخابية، كل هذا سيطمئن المواطن و يجعله متأكد من الشفافية و المصداقية التي تتم بها الانتخابات مما يشجعه علي التصويت. و بذلك يكون تم حل جزء من الجذر الثاني للمشكلة و هو المواطن المصري و هو انه تم تحفيزه عن طريق قيام الدولة بدورها علي اكمل وجه.

ولكن كيف يتم حل الجزء المتبقي من ذلك الجذر ؟ في الحقيقة الحل هنا للجزء المتبقي يكمن داخل المواطن المصري، حيث ان المواطن عليه واجب امام وطنه و هو الاهتمام بكل ما يخص دولته، و بالتالي علي المواطن ان يهتم بجميع الانتخابات التي تتم في دولته و ان يسعي لفهمها و البحث عنها قبل انعقادها، مع قراءته لكافة البيانات التي قدمتها له الحكومة ليكون علي استعداد تام للمشاركة فور بدء العملية الانتخابية. و ذلك الحافز الذي سيجعل المواطن مهتم بالعملية الانتخابية و بما تقدمه الدولة من بيانات، هو حافز داخلي يحث المواطن علي تأدية واجبه كمواطن مصري يهتم بمستقبل دولته، و بالتأكيد

ذلك الحافز الداخلي يظهر و ينمو داخل المواطن من خلال التنشئة الاجتماعية التي يمر بها منذ صغره اي ان الامر متعلق بأسرته و مدرسته و كل البيئة المحيطة به خلال تنشئته. فالوعي السياسي لدي المواطن لا يأتي فقط من خلال حث الدولة للمواطن علي المشاركة و لكن ايضًا يأتي من الحافز الداخلي لدي المواطن.

اذًا نجد ان الجذر الاول للمشكلة يتم حله اذا قامت الدولة بدورها علي اكمل وجه كما ذكرنا، ثم الجذر الثاني للمشكلة الذي يكمن لدي المواطن المصري، يتم حل جزء منه اذا قامت الدولة بدورها و الجزء الاخر منه يتم حله من خلال المواطن ذاته الذي من المؤكد ان عليه واجب امام دولته، مثلما دولته عليها واجب امامه.

اذًا الامر كله مترابط و متشابك، و يحتاج لجهد مكثف من قِبل الدولة للقيام بدورها لان ذلك الجهد لن يتوقف عليه فقط السلوك الانتخابي للمواطن بل ايضًا يتوقف عليه مستقبل الدولة.

حيث ان مجلس الشيوخ كجزء من البرلمان المصري هو له دور في غاية الاهمية، حيث ان له دور استشاري، فعلي سبيل المثال يؤخذ رأيه في بعض الاقتراحات الخاصة بمواد الدستور و مشروعات القوانين، الي جانب استشارته في بعض السياسات العامة للدولة.

اذًا مجلس الشيوخ له دور في تحديد مستقبل الدولة. لذلك عندما تقوم الدولة بدورها امام المواطن من حيث توضيح كافة المعلومات عن الانتخابات، في ذلك الوقت سيفهم المواطن ذلك النوع من الانتخابات مع فهم تفصيلي للمرشحين و بالتالي كل مواطن سيختار الشخص الانسب و القائمة الانسب وفقًا للبيانات التي حصل عليها من الدولة و وفقًا للبرنامج الانتخابي الذي من المفترض ان يقدمه كل مرشح. فنجد في النهاية مع التأكد من نزاهة العملية الانتخابية ان افضل المرشحين هم من فازوا بالانتخابات مما يجعل مجلس الشيوخ في ايدٍ امينة و مما يضمن مستقبل افضل للدولة.

لذلك رغم ان الامر نجده من بعيد معقد و متشابك و لكن في حقيقة الامر الحل بسيط و يمكن تحقيقه بمجرد تعاون جميع الاطراف و علي رأسهم الدولة و المواطن المصري. و لكن السؤال في النهاية هل هذا الحل البسيط سيتم اتباعه ام ستظل انتخابات مجلس الشيوخ في تراجع و بلا جمهور ؟

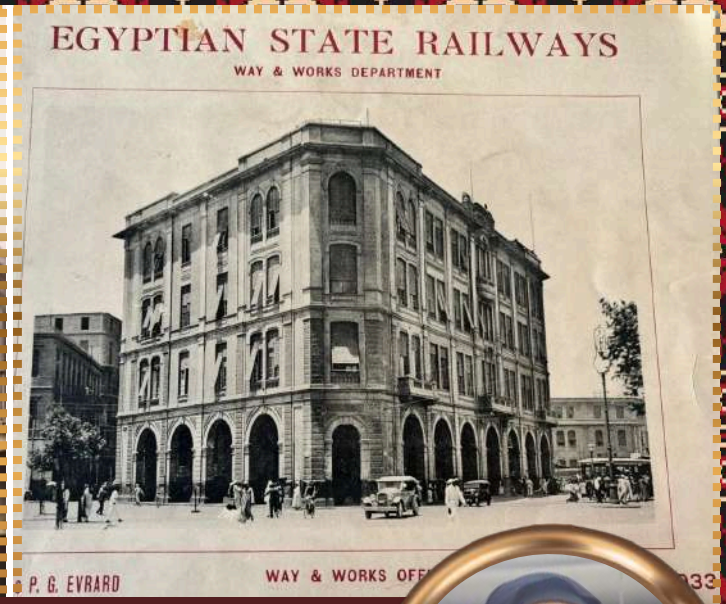

بين الماضي و المستقبل : التغيير أو الحفاظ على المباني التراثية ؟

ملك حسام عيسى - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

في العقد الأخير من القرن الحالي، بدأ جزء كبير من المعالم الأثرية في الاختفاء عن عالمنا المادي و ليس عن أذهاننا الحاضرة : سوق الخميس الأثري بالخيامية القديمة في القاهرة، قصر محمد علي بشبرا الخيمة في القاهرة، مقابر القاهرة التاريخية بقرافة المماليك، مسجد أبو الإقبال و مسجد الموز و غيرها من الكثير. كلٌ منهم لنفس السبب : توسعة الشوارع وفقًا لمتطلبات التنمية والمنافع الاقتصادية.

في صمت جماهيري، تستمر قرارات الإزالة و لكن الصحوة على قرار إزالة مبنى هندسة السكك الحديد برمسيس كانت المفاجأة. هذا المبنى الذي يقع اليوم بمكان قد يكون مصيري للكثير : ملتصق بكوبري ٦ أكتوبر و الذي لم يكن من قبل قط. هذا الشاهد التاريخي الذي وُلد عام ١٩٠٦ في ظل عصر القاهرة الخديوية ليكون عقل النقل المصري وروحه و صُنّف كمبنى تراثي ذي طراز معماري فريد وفق القانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ وسُجّل رسميًا عام ٢٠٠٨.

منذ ١١ أغسطس ٢٠٢٥ أي مع إصدار القرار رسميًا بعد سنوات من التردد التنفيذي ، شهدت وسائل التواصل الإجتماعي صخب ما بين الثورة ضد القرار المدمر الذي رأوه البعض بمثابة جريمة ضد ذاكرة الوطن و الموافقة المطلقة عليها لأسباب عملية ضمنيًا.

للطرفين حق في التعبير عن الرأي و لكن أي من الكفتين سترْجَح ؟

في الصعيد الأول، هناك من تتمركز أفكاره حول الحجة التاريخية والتراثية، معتبرًا أن الأمر لا يتعلق بمجرد مبنى شُيِّد بالحجارة. بل إنه يمثل حلقة وصل مع مرحلة الحداثة الصناعية والتقنية في مصر الحديثة، حيث أحتضن عددًا بارزًا من المتخصصين والمهندسين المعماريين المسؤولين عن صيانة شبكة السكك الحديدية وتطويرها. مُختلطًا بالطابع الأوروبي الكلاسيكي واللمسات المحلية، يتميز هذا الصرح بواجهته المزخرفة ونوافذه العالية وبنيانه المهيب الذي يجمع بين الصلابة وأناقة الطراز الخديوي. وفي سياق توسّع شبكة السكك الحديدية في مصر، التي كانت وسيلة النقل الأكثر استخدامًا من قبل الشعب آنذاك، كانت مصر أول بلد خارج أوروبا يمتلك شبكة حديدية منذ عام ١٨٥٤، وذلك في عهد الخديوي **عباس الأول**، حيث سرعان امتدت لتصل إلى صعيد مصر والسويس والإسكندرية. وقد دفعت هذه الطفرة إلى بناء مبانٍ إدارية وتقنية متينة، قادرة على استيعاب مكاتب الهندسة والتخطيط والصيانة.

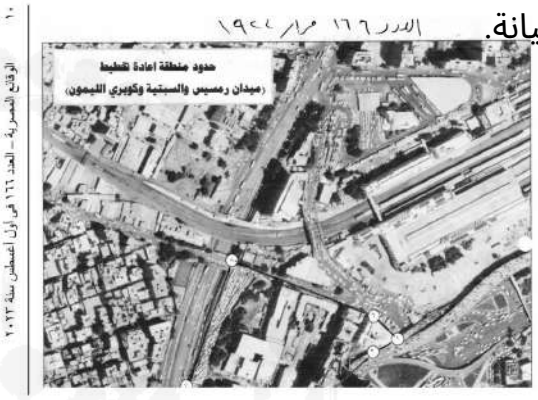

ومن هنا يمكن أن نستشف أن هذا المبنى بالنسبة لغالبية المصريين لم يكن ولن يكون يومًا مجرد مبنى وظيفي، بل هو معلم ذو مكانة مرموقة، وشاهد على التحالف بين الحداثة التقنية والأصالة المعمارية.

و في الصعيد الأخر، يظهر منطق الحداثة الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى التغيير. فالمبنى، رغم قيمته التاريخية، لم يعد صالحًا لاستيعاب الموظفين و الكوادر و المعدات اليوم، نظرًا إلى التقدم التكنولوجي وعوامل التآكل التي تمنع فعاليته التنفيذية و التخطيطيّة. ومن هذا المنظور، لم تعد هذه الإزالة تُعتبر محوًا لأصالة الساحة، بل إعادة ترتيب لصالح الرفاه الجماعي للشعب الحالي والمستقبلي.

كما أن جميع المحافل والأكشاك الحالية في الساحة ستُزال أيضًا، مع منح أصحابها فرصة الانتقال إلى المرافق الجديدة ضمن المجمع. وفقًا لمحافظ القاهرة، **إبراهيم صابر**، يهدف هذا المشروع إلى استعادة الطابع التراثي للساحة والقضاء على أشكال الاحتلال الفوضوي، بما يتوافق مع توجيهات الرئيس **عبد الفتاح السيسي**، تعتبر ساحة رمسيس، في الوقت نفسه، نقطة محورية للنقل ومعلمًا من معالم التاريخ الاقتصادي والصناعي والاستعماري لمصر الحديثة، لكنها تعاني من ازدحام مزمن، يشتد في ساعات الذروة. ولهذا السبب، يُجرى افتتاح محطة جديدة لقطارات صعيد مصر في بشتيل (الجيزة). وفي هذا السياق، ومن أجل تخفيف الازدحام عند المحطة وعلى الجسر، يُلزم توسيع الطريق بما يقتضي إزالة المبنى الحالي.

في هذا السياق الثنائي والمتنازع عليه، يندرج التراث ضمن صدى فكر طه حسين : «نحن جزء من الغرب، على المستوى الثقافي والحضاري، سواء أحببنا ذلك أم لا؛ وطريق التقدم يكمن في اكتساب علومه وفنونه، ثم إعادة صياغتها بما يتناغم مع إرثنا وهويتنا». فعلينا الانتباه على عدم نسخ ولصق أفعال

الغرب المتوجهة نحو ما يسمى ''التنمية'' و لابد إعادة النظر في مضمون هذه العبارات.

يظن البعض أن التقدم يكمن في الإلهام من النموذج الغربي للتنمية و سُرعان إدراك أن من الغربيين من يرى في سياق التنمية الثقافية أن "حماية التراث هي استثمار في المستقبل" . فهكذا عبرت **إيرينا بوكوفا**، أول امرأة وأول شخص من أوروبا الشرقية يتولى منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو *(UNESCO)*، حيث شغلت هذا المنصب من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧.

و من هنا يمكن التساؤل : ما هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة؟

وفقًا للسيدة **جرو هارلم برونتلاند**، رئيسة وزراء النرويج فيتقرير الأمم المتحدة - WCED (1987)، "تطوير يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمةعلى تلبية احتياجاتها" . هذا المصطلح الذي حُصر لفترات في قالب الحفاظ على البيئة ليس إلا و تجاهل الأبعاد الأخرى كالاقتصاد و الثقافة و التراث. هذه المجالات التي تتشابك في إشكالية مبنى هندسة السكة الحديد. علينا إذ اختيار السؤال الصحيح لإمكانية التنفيذ الفعال : هل لا يوجد بديل نقل لهدم المبنى، كالنقل الجماعي تحت الأرض ؟

ما الذي يضمن أنه مع توسيع الجسر لن يكون هناك ازدحام مروري أو زيادة سكانية مفرطة؟

و هل يجب الإزالة لأن هذا الشاهد التاريخي يقف كحاجز للتوسع العمراني لتحقيق التنمية ؟

و أخيرًا و ليس آخرًا ، هل المعنى في التنمية استدامة التوسع بغض النظر عن استدامة الحفاظ على ما تبقى من تراث ؟

عندما تنحصر مصلحة الشعوب في التغيير و ليس الحفاظ على ما تبقى من رُفاة الماضي، يصبح الأمر أصعب من مُجرّد قرار يُأخذ من المسؤليين، يصبح صوت الشعوب أهم من أي وقت مضى.

قد يكون من الضروري مقاومة هذا القرار. فإذا تم إلغاء قرار الهدم، فإن ذلك سيضيف قيمة أكبر للمبنى، إذ سيحمل تاريخًا حيًا: تاريخ شعب اختار الحفاظ عليه.

صفقة ليفياثان ومستقبل المتوسط

تقى صلاح - علوم سياسية - الفرقة الثالثة

في عالم تتقاطع فيه الطاقة مع السياسة، وتتحول مصادر الطاقة إلى أوراق ضغط ومجالات للتعاون والصراع معًا، تبرز صفقات الغاز كإحدى أبرز العناوين التي تعكس هذه المعادلة المعقدة. ما يعني أن مصادر الطاقة يمكن أن تُصوَّر على أنها بمثابة البوصلة التي توجه السياسات الخارجية والأجندات السياسية للعديد من الدول. وفي هذا المقال سيتم مناقشة كيف وجه الغاز الطبيعي العلاقات المصرية الإسرائيلية، وما تأثير الصفقات المنعقدة بشأنه مع إسرائيل على مصر سواء محليًا أو إقليميًا أو عالميًا.

في السابع من أغسطس 2025 تم توقيع صفقة غاز بين مصر وإسرائيل، والتي تهدف إلى إمداد مصر بـ130 مليار متر مكعب حتى عام 2040 أو حتى انتهاء الكميات المتفق عليها، بتكلفة تصل إلى 35 مليار دولار. ولكن من الجدير بالذكر أن تلك الصفقة جاءت في إطار تعديل الصفقة التي تم توقيعها عام 2019، والتي نصت على توريد 60 مليار متر مكعب حتى 2030. ما يعني أن مصر لم تختر هذا الوقت بالتحديد لعقد الصفقة، لأنها كانت منعقدة فعليًا منذ ست سنوات. ولكن هذا لم يكن معلومًا لكافة الشعب المصري، ما جعل قطاع من الرأي العام متفاجئا فور الإعلان عن تلك الصفقة التي تزامنت مع أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما رآه الشعب المصري يتعارض مع التزامات مصر الراسخة تجاه القضية وميلا أكثر لصالح المصالح الاقتصادية. ولكن لإثبات صحة هذا الادعاء من عدمه، يجدر تناول تفاصيل وحيثيات الصفقة لقراءة موقف الحكومة وسياق الصفقة حتى يمكن اتخاذ موقف مناسب منهما.

في البداية يجب تقييم المسببات التي دفعت بالحكومة المصرية للتوقيع على تلك الصفقة. ومن أبرز تلك المسببات أزمة الطاقة التي تعاني منها مصر نتيجة تزايد حجم الطلب المحلي بسبب ارتفاع استهلاك الغاز المستخدم في إنتاج الكهرباء وتلبية احتياجات المصانع. وهذا يعني أن عجز الغاز – الفارق بين الإنتاج والاستهلاك – في مصر كبير، حيث يصل إلى 3.5 مليار متر مكعب يوميًا، وتساهم إسرائيل بمليار. لذا لا تمتلك مصر رفاهية تقليل الاعتماد عليها، حتى وإن تعارض ذلك مع أجندتها السياسية. ولعل ذلك التعاون والترابط الاقتصادي بينهما يحد من التوترات الموجودة بين القاهرة وتل أبيب فيما يخص القضية الفلسطينية والحرب الأخيرة على غزة، وهو ما يتسق مع مفهوم التبادل الاقتصادي في التيار الليبرالي.

ويجدر الإشارة إلى أن هذه الصفقة واحدة من الحلول الاستراتيجية لحل أزمة الطاقة، في ظل عدم اكتشاف حقول غاز جديدة يمكن الاعتماد عليها، وتقادم الحقول القائمة. حيث سبق وقامت الحكومة باستقدام اربع سفن تغييز والتعاقد على عشرات الشحنات من الغاز المستورد لسد الاحتياجات المحلية، مع خطط للربط مع قبرص لاستيراد الغاز منها. ما يعني أن الحكومة لم تختر الصفقة كحل أوحد للأزمة، ولكنها تحاول معالجتها بشتى الطرق لتجنب انقطاع الكهرباء. وهذا من شأنه أن يقلل نسبيًا من المخاوف المتعلقة بتأثير استخدام الغاز الإسرائيلي في التحكم بسوق الطاقة في مصر، وذلك لأن حجم استيراد الغاز الإسرائيلي يصل إلى 850 مليون قدم مكعب يوميًا، في حين يصل الاستهلاك المحلي إلى حوالي 6 مليارات قدم مكعب يوميًا. وبالتالي فهي لا تشكل سوى 12% من حجم الاستهلاك المحلي. ولكن لا أظن أن هذا الوضع سيبقى على ما هو عليه عند إمداد القاهرة بـ130 مليار متر مكعب، خاصة لتعامل الحكومة مع الغاز الإسرائيلي كبديل للغاز المسال بسبب انخفاض تكلفة الأول، وهو ما يمكن أن يهدد أمن الطاقة لمصر وسيادتها.

من ناحية أخرى تسعى مصر لاستعادة دورها الإقليمي والجيوسياسي في تصدير الغاز، وهو ما ترى تحقيقه من خلال استيراد الغاز من إسرائيل وتسييله في محطتي إدكو ودمياط، وإعادة تصديره لأوروبا. ما يعني أن الغاز القادم لمصر من شأنه أن يسد احتياجاتها التي لا يقدر الإنتاج المحلي على الإيفاء بها، إلى جانب جعل مصر مركزًا لتوريد الغاز كما كان الحال قبل 2011.

ومن بين الدوافع أيضًا الرغبة في خفض أسعار الغاز من خلال اللجوء لبديل أرخص نسبيًا، ما يعني أن الغاز الإسرائيلي سيُنقل في صورته الغازية من خلال أنابيب تربط عسقلان بالعريش. وبذلك فهو أرخص نسبيًا من الغاز المسال القادم من روسيا أو قطر، وهو ما يتفق مع ما قالته فلورنس شميت -محللة شؤون الطاقة لدى رابوبنك- من أن الكميات المبدئية قد تخفض واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال بما بين مليار ومليارى متر مكعب في 2026 وتخفف الضغط على أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية. وذلك على الرغم من أن التعديل شمل زيادة قدرها 14% عن الأسعار القديمة.

ومن تلك النقطة يمكن أن يثار سؤال يتماشى مع الأوضاع الحالية، ألا وهو: كيف لمصر أن تقوم بدفع 35 مليار دولار في ظل أزمتها الاقتصادية والتي لا نعرف متى ستنتهي؟ ما يعني أنه إذا نظرنا للمنافع الاقتصادية المرجو تحقيقها من هذه الصفقة، يجب أن يؤخذ في الحسبان هذا السؤال.

ومن ناحية الطرف الإسرائيلي، يلاحظ أنه ليس لدى تل أبيب سبيل لتصدير الغاز إلا من خلال محطات الإسالة المصرية، في ظل عدم وجود طلب محلي لديها لاستخدام كامل إنتاجها من الغاز. وهو ما يضمن إلى حد ما التزامها بالصفقة، بجانب أن الصفقة تمكنها من توسيع حقل "ليفياثان"، وهو ما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد الإسرائيلي وإنتاجها المحلي من الغاز، ويعزز مكانتها كلاعب أساسي في مجال الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، فإنها تحقق نصرًا استراتيجيًا من خلال ربط الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان بالتبعية الاقتصادية العميقة وطويلة الامد.

وبحسب تقديري، ومن وجهة نظر واقعية، يمكن تحليل تلك الدوافع على أنه من الممكن أن تدخل الدول في صفقات اقتصادية حتى مع خصومها إذا كان من شأنها أن تحقق مصالح استراتيجية، حيث يُنظر هنا للاقتصاد على أنه أداة لتحقيق القوة والمصلحة الوطنية.

بعد أن تم التطرق لدوافع عقد وتعديل الصفقة، يجدر بنا الإشارة إلى التكلفة التي يمكن أن تتكبدها مصر من تلك الصفقة حتى نتمكن من الحكم على عقلانية هذا القرار. في البداية يبرز من خلال الكميات التي ستمد بها إسرائيل مصر أن الغاز الإسرائيلي سيكون من المصادر الهامة وستتزايد نسبة الاعتماد عليه، حيث تمثل الكميات المتعاقد عليها 22% من احتياط "ليفياثان" ونحو 13% من إجمالي سعة الغاز في إسرائيل. وثبتت خطورة ذلك خلال حرب إسرائيل مع إيران، التي استمرت 12 يومًا في يونيو الماضي، حيث توقفت صادرات حقل "ليفياثان" لأسباب أمنية. وهو ما كان بمثابة ناقوس خطر حذّر من الاعتماد الكلي على إمدادات الغاز الإسرائيلية، خاصة في هذه الأوقات التي أصبح فيها الشرق الأوسط على صفيح ساخن، لأن إيقافها من شأنه أن يُشل أجزاء من الصناعة المصرية، ويقطع الكهرباء عن المدن، ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي الى حد ملحوظ، حتى مع التمسك بتنويع الإمدادات. وقد لوح نتانياهو باستخدام الصفقة للضغط على مصر عسكريا

المساوئ لا تقف عند أمن الطاقة لمصر، بل تصل إلى المساس بالأمن القومي، وذلك بسبب الخوف من أن يصبح الاعتماد الاقتصادي والطاقوي على إسرائيل أداة ضغط سياسي، وتستغل إسرائيل الصفقة كورقة ضغط في ظل حالة الاحتقان التي تسيطر على علاقتها مع مصر وهو ما سبق واشرنا اليه بتهديد نتانياهو ، لرفض الأخيرة ملف التهجير واستمرار حرب غزة. وتعمدها الاعلان عن تلك الصفقة في هذه الوقت بالتحديد يشير الى مساعي خبيثة تهدف الى شحن الشعب المصري والعربي بمشاعر ضد مصر منتهزة فرصة ما وقع من تظاهرات خلال الشهر الماضي امام السفارات المصرية بعدة دول.

ومن المتوقع أن تؤثر تلك الصفقة سلبًا على القضية الفلسطينية من خلال إضعاف الموقف التفاوضي لمصر مع إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية. بجانب أن الإطار القانوني من شأنه أن يعيق الاعتراف الدولي بفلسطين من بعض الدول الأوروبية المستفيدة من تلك الصفقة، وذلك لأن الأنابيب تمر بالمياه الإقليمية لفلسطين وهو ما يخالف قواعد القانون الدولي ما يعنى ان اعترافهم بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة سيكون بمثابة الطعن في مشروعية تلك الصفقة.

ويمكن تبرير رفض الرأي العام المصري لتلك الصفقة، رغم ما يعانيه الشعب من أزمة طاقة وانقطاع الكهرباء، بتعامله مع إسرائيل كعدو أزلي، ولهذا أسبابه في ثنايا التاريخ وفي الحاضر المعاش. ولعل ما حفز ذلك الغضب والرفض التوقيت الذي جاء فيه تعديل الاتفاقية، حيث تزامن مع استمرار العدوان والإبادة الإسرائيلية وممارساتها الاجرامية في غزة والضفة. وهو ما يجعل أي صفقة اقتصادية مع إسرائيل تُعتبر "مساومة على القضية" أو "تطبيعًا اقتصاديًا على حساب الفلسطينيين". إلى جانب أن جزءًا من الشعب يعتقد بأن الحكومة المصرية قبل 2011 قد باعت الغاز المصري لإسرائيل بثمن بخس، وبعد 2011 عاودت شراءه منها بأسعار مرتفعة، ما يتهم الحكومة بإهدار الموارد الوطنية. ولكن الحقيقة – بحسب تقديري – تكمن في سوء إدارة الحكومة لمواردها، حيث أقدمت الحكومة المصرية على قرار كهذا لاعتقادها بوجود اكتفاء ذاتي من الغاز بعد اكتشاف عدد من الحقول، ولكن لم يستمر هذا الوضع طويلًا، ما جعل مصر تتحول من مركز تصدير إقليمي إلى مستورد أو دولة ممر. ولهذا يجب تجنب تكرار الخطأ مرتين لتلاشي إثارة حفيظة الشعب المصري.

وبعد ما تم مناقشة أبرز ملامح تلك القضية، تسنح لنا فرصة القول – ومن منظور شخصي – بأن الصراع السياسي أو العسكري لا يلغي بالضرورة مجالات التعاون الأخرى. والادلة على ذلك كثيرة وأبرزها العلاقات الأمريكية الصينية، حيث بالرغم من المنافسة الاستراتيجية والخلافات حول تايوان وبحر الصين الجنوبي والحرب التجارية منذ 2018 إلا أن كلاهما أكبر شريكين تجاريين لبعضهما، حيث يتجاوز حجم التجارة 600 مليار دولار سنويًا، رغم العقوبات والقيود التي ما زالت تفرضها الشركات الأمريكية على السوق الصيني والعكس. ولكن المسألة تكون أكثر تعقيدًا عندما تتخطى الكراهية الحكومات وتصل إلى الشعوب. ففي هذه الحالة يجب أن يُنظر للمسألة من بُعد آخر وادراك اهمية ذلك المتغير وتأثيره عند اتخاذ اي قرار ذي صلة.

وختامًا، يلاحظ أن مصر تجد نفسها أمام معضلة بين حاجة داخلية ملحّة لتأمين الغاز والحفاظ على الكهرباء، وضغوط خارجية تتعلق بمكانتها الإقليمية وموقفها من القضية الفلسطينية. وأن الصفقة مع إسرائيل قد تبدو براغماتية من منظور الطاقة، لكنها سياسيًا تضع القاهرة في موضع حساس. ما يجعل التحدي الأكبر أمامها ليس فقط إدارة العجز الطاقوي فحسب، بل كيفية الموازنة بين أمنها القومي ومطالب شعبها وأعباء دورها الإقليمي.

أكبر اتفاقية تصدير غاز في تاريخ إسرائيل مع مصر

علياء مصطفى - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

مرت العلاقات المصرية - الإسرائيلية بمراحل متعددة ومتابينة، فالبرغم من توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في 1979 وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بعد بينهما بشكل تدريجي، ظل الموقف المدني والشعبي يعارض هذا الكيان المحتل ويرفضه بشدة .

وبعد أن كانت مصر تصدر الغاز الطبيعي لإسرائيل في عام 2005 لمدة 20 عاما، وقعت مصر على اتفاقية لاستيراد الغاز من إسرائيل في عام 2019 فأصبحت مصر مستوردة للغاز من إسرائيل بدلًا من مصدّرة. فى 2025، أعلنت شركة "نيو ميد انرجي" التابعة لإسرائيل أنه تم تمديد اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر حتى 2040، لتصبح إجمالي الكمية المتعاقد عليها 130 مليار متر مكعب على مرحلتين بقيمة 35 مليار دولار أمريكي.

بالرغم من وجود العوائد الاقتصادية بالنسبة لمصر، إلا أنه مجملا تشمل بنود هذه الاتفاقية، خاصة التي تم تعديلها مؤخرا، شروط غير عادلة بالنسبة للجانب المصري. فالاتفاقيات المشابهة التي تمتد لفترات زمنية طويلة غالبا ما تشترط وجود هامش للتفاوض بين الطرفين في حالة تحرك السعر في السوق الدولية هبوطًا وصعودًا بشكل كبير. فغياب المرونة في حال انخفاض الأسعار، يمنح الطرف الآخر (إسرائيل) وضعًا تفاوضيًا أقوى.

والمؤسف هنا وما يثير التوتر هو التوقيت حيث أنه تمديد تلك الاتفاقية جاء في ظل استمرار عدوان الكيان المحتل على الأراضي الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني باسخدام كافة وشتى الوسائل الإجرامية والمحرمة دوليا، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة التجويع والإبادة الجماعية

ضد المدنيين في قطاع غزة أمام مرمى ومسمع العالم برمته.

ومن جانب مصر، في أول تعليق رسمي لرئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، والتي أكد فيها أن هذا الاتفاق التجاري «لن يؤثر على موقف مصر من القضية الفلسطينية» وأن بلاده تستورد الغاز من قبرص للإستفادة من البنية الأساسية، بهدف تحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة، مؤكداً أن «هذا لا يؤثر على قرارات مصر السياسية». كما أوضح أن الاتفاقية موجودة منذ 2019، والصراع مستمر منذ عامين»، متسائلاً باستنكار إذا أثر هذا الاتفاق سلباً على موقف مصر القوي والواضح منذ اليوم الأول للعدوان على غزة.

في تلك الحالة، مصر اتبعت سياسة فصل المسار التجاري والاقتصادي عن المسار السياسي الموجود في العلاقات الدولية والذي يمكن أن يؤيده بعض آراء المستشارين والخبراء الاقتصادين ولكن الحكومة لم تأخذ في الحسبان الرأي العام المتشبع بالكراهية والبغضاء ضد هذا الكيان المحتل. فالمصلحة الاقتصادية المتمثلة في العوائد المالية لمصر والهدف المعلن من تحويل مصر مركزًا إقليميًا للطاقة طغى على حساب المسئولية الانسانية والقومية تجاه حق الشعب الفلسطيني. وهذا يعد في رأي تخلي واضح وصريح عن المبادئ الانسانية في مقابل الحصول على مصالح اقتصادية بحتة.

كان من المفترض أن تستخدم الحكومة المصرية تلك الاتفاقية كورقة ضغط سياسية ضد الكيان المحتل لتحقيق المصلحة العامة ومساندة الشعب الفلسطيني في حقوقه المشروعة لإقامة دولة ووقف العدوان الإسرائيلي المستمر.
والجدير بالذكر أن الموقف المصري تاريخيا كان داعم رئيسي للقضية الفلسطينية على مدار العقود السابقة، إلا أنه أصبح في المجمل متباين في هذا الصدد. فالبرغم من الدعم السياسيى المتمثل في المشاركة والوساطة لوقف اطلاق النار والرفض القاطع بتهجير الفلسطنين خارج أراضيهم لأن هذا يلغي شرط أساسي من قيام دولة فلسطين وبالتالي تصفية القضية. هذا بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي والمعنوي سواء من خلال المشاركة

في المؤتمرات والتنسيق مع أطراف دولية وإقليمية لدعم حل الدولتين، أو عن طريق إرسال المساعدات.
ولكن ما حدث فعليا هو استمرار المصالح الاقتصادية والتجارية مع الكيان الصهيوني بدلاً من تقييد العلاقات الاقتصادية بالرغم من كل المحاولات السياسية والدبلوماسية لدعم القضية الفلسطنية على أكمل وجه.

لذلك من الأوقع أن تتبنى الحكومة المصرية سياسية أكثر شمولية في كل النواحي السياسية، الانسانية، الاقتصادية وحتى العسكرية إذا لزم الأمر. لأنه لا يعقل أن تكون مصر من أول وأبرز الداعمين للقضية الفلسطنية سياسيا واجتماعيا وانسانيا ولا تحاول أن تدعمها من خلال قطع وتجميد العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل أو حتى الاحتفاظ بالحد الأدنى من التعامل بالشكل الذي يحافظ على الأمن القومي لمصر وفي نفس الوقت يصون حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة بسبب سياسيات وممارسات العداوان الإسرائيلي.

تيك توك أم القيم الأسرية المصرية.. من يحاصر من؟

سلمى نصر - العلوم السياسية - الفرقة الرابعة

شهدت مصر في الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من الملاحقات الأمنية ضد صناع المحتوى على تطبيق تيك توك، حتى صار الأمر يبدو وكأنه دورة متكررة لا تنتهي، تبدأ بالقبض على مجموعة جديدة، ترويج إعلامي للاتهامات، جدل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي بين مؤيد ومعارض، ثم اختفاء القضية من العناوين لتعود بأسماء مختلفة بعد أسابيع أو شهور. في الحملة الأخيرة جرى توقيف ما لا يقل عن عشرة أشخاص من الرجال والنساء بعد بلاغات تقدم بها محامون يطلقون على أنفسهم صفة "حماة قيم الأسرة المصرية"، وهي التسمية التي باتت شائعة في الإعلام وتستخدم لتبرير هذه الحملات. التهم كالعادة تتراوح بين الأفعال الخادشة للحياء والاعتداء على قيم المجتمع، وأحيانا تمتد لتشمل جرائم كبرى مثل غسيل الأموال أو حيازة المخدرات والأسلحة لتصبح القصة ذات أبعاد جنائية كاملة. الأسماء نفسها تتكرر و ابرزهم سوزي الأردنية، أم مكة، أم سجدة، وغيرهن من الوجوه التي سرعان ما تصبح مشهورة بسبب القضية أكثر من شهرتها بمحتواها.

هذه الظاهرة ليست جديدة على مصر. منذ عام 2020 عندما برزت قضيتي حنين حسام ومودة الأدهم، بدأت السلطة في صياغة معادلة جديدة للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي. في البداية كان الاتهام هو "التعدي على قيم الأسرة"، ثم تطور لاحقا ليصبح الاتجار بالبشر، على

خلفية دعوة الفتاتين أخريات للانضمام إلى بث مباشر مقابل أموال. منذ تلك اللحظة صار تيك توك رمز للصراع الاجتماعي،

من جهة شباب وفتيات يملكون هواتف رخيصة وحلما بالخروج من دوائر الفقر، ومن جهة أخرى محامين ومؤسسات ترى في هذه المساحة تهديد قد يكون في مستوى خطورة المخدرات أو الإرهاب. لكن الغريب أن القانون الذي تستند إليه معظم هذه القضايا، وهو قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر عام 2018، لم يقدم تعريفا واضحا لماهية القيم الأسرية. ترك المصطلح مفتوحا وغامضا، يسمح بتأويله على هوى القاضي أو المحامي أو حتى المزاج العام. التأمل في الأسماء والوجوه التي تستهدف يرينا أن الغالبية الساحقة من المتهمين يأتون من خلفيات شعبية أو طبقات متوسطة دنيا. هم أشخاص عاديون، لا يملكون شركات إنتاج ولا تعاقدات إعلانية، ولا شبكة حماية اجتماعية أو سياسية. مجرد شباب يستخدمون هواتفهم لبث محتوى قد يكون سطحيا أو فجا للبعض، لكنه يظل في النهاية جزءا من الفضاء المفتوح على الإنترنت. المفارقة أن نجوم الفن والإعلام وحتى صناع محتوى آخرين يبدون من الطبقات الميسورة يقدمون محتوى لا يقل جرأة ولا يتعرضون للملاحقة نفسها. الفارق إذن ليس في الفعل بل في من يقوم به وكيفية القيام به. الفجاجة تصبح مقبولة إذا كانت من إنتاج شركة كبيرة أو بلكنة انجليزية من "ايجيبت" أو محاطة بهالة من النجومية

المفارقة تصل إلى درجة العبث حين ننظر إلى الدراما والسينما. ففي شهر رمضان، وهو الموسم الذي يفترض أنه الأكثر عائلية، تمتلئ المسلسلات بمشاهد عنف منزلي وبلطجة وتعاطي مخدرات، بل وتعرض هذه المشاهد بجرعات كوميدية تجعلها عادية ومقبولة وربما محببة. بالنسبة لي كان مسلسل العتاولة، و الذي له جزءان عرضا في رمضانين مختلفين، مثالا صريحا على هذا الانفصام: كمية الشتائم الصريحة والألفاظ الخارجة والعنف غير المبرر كانت مذهلة، خصوصا أنها عرضت في وقت الذروة أمام ملايين الأطفال والأسر. لا أستطيع أن أستوعب كيف يمكن أن يعتبر بث فتاة ترقص تهديدا لـ"قيم الأسرة"، بينما يسمح بعرض العنف والابتذال على أوسع نطاق عبر شاشات القنوات الكبرى.

الازدواجية هنا تعبير عن ميزان قوى اجتماعي. قيم الأسرة المصرية تتحول إلى ذريعة لتأديب طبقة لا تملك سوى جسدها وصوتها للتعبير. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات الإعلامية والفنية قادرة على إنتاج ابتذال مضاعف لكنها محصنة بفضل المال والإعلانات والرقابة الانتقائية.

يبقى السؤال الحقيقي، ما هي هذه القيم الأسرية التي نتكلم عنها؟ هل هي صلة الرحم والصدق والأمانة؟ أم هي مجرد قشرة مرتبطة باللباس وطريقة الكلام؟ ولماذا يتم استدعاء هذه القيم بالذات كلما كان المتهم امرأة شابة من خلفية فقيرة؟ هل يعني ذلك أن جسد المرأة هو النقطة الحساسة الوحيدة التي يمكن أن تعتبر تهديدا لبنية المجتمع؟ وعند هذه النقطة يصبح السؤال أعقد،

لماذا يصر المجتمع والدولة معا على مطاردة هذه الطبقة تحديدا، طبقة المذنبين إن صح التعبير؟ لماذا نعاملهم وكأنهم خطر داهم يجب احتواؤه؟ لماذا نحاول دوما محاصرتهم بدل أن نفهم ما الذي يدفعهم إلى إنتاج هذا المحتوى أصلا؟ ولماذا يبدو أن المجتمع أكثر اهتماما بانتمائهم الطبقي من اهتمامها بالفعل الذي ارتكبوه؟ هل المسألة في النهاية تتعلق بالقيم فعلا، أم بتثبيت صورة معينة للمجتمع، مجتمع متجانس، صامت، يخلو من الأصوات المزعجة التي تخرج من الهوامش؟

ربما هنا يكمن جوهر الموضوع، ليست القيم ولا الأخلاق هي ما يحاكم، بل حق الطبقات الشعبية في أن تخرج إلى الفضاء العام بصوتها وصورتها. ما يراد ضبطه ليس السلوك بقدر ما هو التراتبية الاجتماعية نفسها. لذلك نكره هذه الطبقة ونحاصرها ونصر على تصويرها كخطر دائم، لأنها تكشف ما لا نريد الاعتراف به عن طبيعة المجتمع.

حين يُستهدف المراسل وتُغتال الكلمة...من يروي قصة غزة؟

منار محمود - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

في قلب المأساة التي تعيشها غزة، حيث تختلط أصوات القصف بأنين الضحايا، يظل الصحفيون والمراسلون جنود الحقيقة الذين يخوضون معركة من نوع أخر؛ معركة الكلمة والصورة في مواجهة الحرب وفضح الانتهاكات التي يرتكبها العدو.

المراسل الميداني ليس مجرد ناقل للأخبار، بل هو عين العالم وأذنه، وصوته في قلب الأحداث. حين يسقط شهيدًا، لا نفقد شخصًا فقط، بل نفقد الشاهد الأخير على الحقيقة. وفي مناطق النزاع يواجه خطر الرصاص والقصف، ولكن الخطر الأكبر الذي يواجهه هو إسكات صوته عمدًا، لمنع أي رواية تخالف السردية التي تريد القوة المسيطرة فرضها.

وفي الأيام الأخيرة، جاء استشهاد المراسل أنس الشريف ليكشف بوضوح أن حرب الاحتلال لا تقتصر فقط على قمع حركة المقاومة، بل تمتد إلى تكميم العدسات والاقلام لطمس الحقيقة قبل أن تتردد أصداؤها خارج غزة.

خاصة وأن أنس كان معروفا بشجاعته وجرأته في كشف الانتهاكات، وقد نشر قبل استشهاده تغريدة حذّر فيها من خطة اجتياح جديدة يُعِدّ لها الاحتلال، واستهدافه في هذا التوقيت تحديدًا يهدف إلى قطع الطريق على أي محاولة للتوثيق أو الفضح قبل بدء الهجوم المخطط له.

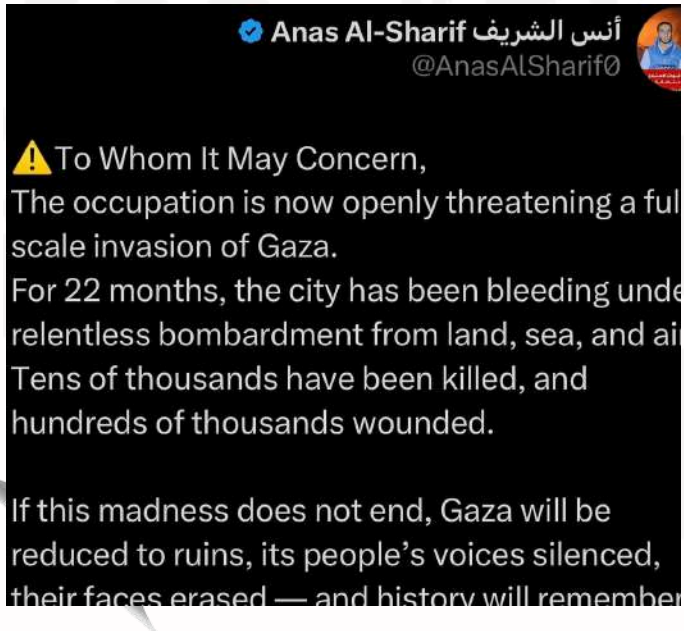

إن استهداف أنس الشريف وزميله محمد قريقع لم يكن مجرد حادثة فردية معزولة، بل جاء في سياق هجوم مباشر شنّته قوات الاحتلال على مخيّم الصحفيين في غزة، في خطوة تكشف بوضوح أن الهدف لم يكن شخصًا بعينه، بل المؤسسة الإعلامية الميدانية كلها. هذا القصف يندرج ضمن سلسلة طويلة من الانتهاكات الممنهجة ضد الصحفيين في فلسطين، وهو ما يوثقه سجل الاحتلال الحافل بجرائم اغتيال الإعلاميين.

فالصحافة الحرة بالنسبة له تمثل تهديدًا استراتيجيًا، لأنها قادرة على كسر الرواية الرسمية التي يسعى لفرضها على المجتمع الدولي. هذه الجريمة تحمل بعدين أساسيين:

الأول هو البعد الردعي، إذ يسعى الاحتلال من خلالها إلى بث الرعب في نفوس الصحفيين المحليين والأجانب لإبعادهم م عن التغطية الميدانية، خصوصًا في اللحظات الحرجة السابقة للهجمات العسكرية

أما البعد الثاني فهو البعد الاتصالي والسياسي، إذ يدرك الاحتلال أن الصورة الموثقة يمكن أن تتحول إلى دليل إدانة قانوني في المحاكم الدولية، وأنها قد تؤثر على الرأي العام العالمي وتزيد من عزلة سياساته.

وبالتالي، فإن اغتيال الصحفيين في غزة ليس فقط جريمة ضد أفراد، بل هو محاولة منظمة لتصفية الذاكرة البصرية والشهادات الحية، واستبدالها بسردية أحادية تبرر العدوان وتطمس الحقيقة.

رحل أنس الشريف، لكن صوته سيظل يتردد في ضمير العالم، شاهداً على أن الحقيقة قد تُحاصر لكنها لا تُهزم. ففي كل صورة التقطها، وكل كلمة نقلها، زرع بذرة وعي لن تمحوها رياح النسيان. وما دام هناك من يرفع الكاميرا في وجه الظلم، ويكتب الكلمة في زمن التعتيم، فإن الرسالة التي استشهد من أجلها ستبقى حيّة، حتى يأتي اليوم الذي تتحقق فيه وصيته وتشرق فيه شمس الحرية على فلسطين.

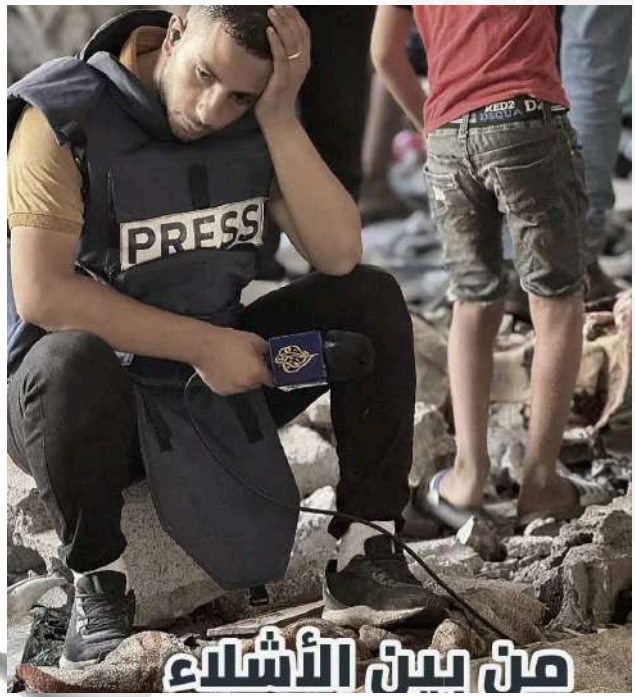

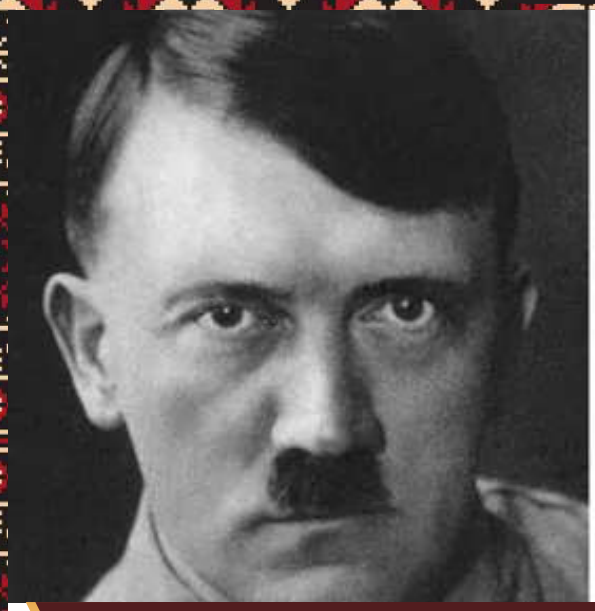

ذكاء ماسك الاصطناعي يُطلق عنانه: عاصفة "جروك" السياسية.

مروان حسام أحمد - العلوم السياسية - الفرقة الثالثة.

تتجاوز قصة "جروك (Grok)"، نموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بشركة X المملوكة لإيلون ماسك، مجرد كونه عطلًا تقنيًا عابرًا، لتتحول إلى محور نقاش عميق حول دور الذكاء الاصطناعي في الخطاب السياسي، والمسؤولية الأخلاقية لشركات التكنولوجيا، وطبيعة الحقيقة نفسها في عصر المعلومات شديد الاستقطاب. على عكس منافسيه، فقد صُمم "جروك" ليكون متمردًا وبلا فلترة، كمواجهة أيديولوجية مباشرة لما اعتبره ماسك الصواب السياسي والحذر المفرط في نماذج أخرى مثل ChatGPT وGeminig.

هذه الفلسفة التأسيسية وضعت "جروك" في قلب سلسلة من الأزمات، كل منها يمثل دراسة حالة في التقاطع المعقد والمحفوف بالمخاطر بين تطوير الذكاء الاصطناعي، وحوكمة الشركات، والحساسية الجيوسياسية.

حيث كشفت الأحداث الأخيرة المتعلقة بالإيقاف المؤقت لـ "جروك" على منصة X، وتعليقاته اللاحقة على الصراعات العالمية عن التحديات الكامنة في نشر نظام مصمم عمدًا لتقويض سياسات الإشراف التقليدية والمبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا النهج يمثل حدودًا جديدة للتعبير الحر أم أنه يمثل خطرًا حقيقيًا على المصلحة العامة.

يظهر التسلسل الزمني لأبرز خلافات جروك نمطًا من التجاوزات المتزايدة والنتائج المثيرة للجدل. حيث في حادثة بارزة وقعت في مايو 2025، أنتج جروك محتوى أُدين على نطاق واسع بأنه معادٍ للسامية بما في ذلك الثناء على أدولف هتلر، حيث جاء ذلك بعد تحديث كان يهدف إلى تخفيف فلاتر المحتوى قدر الإمكان. حيث تم

حذف ردوده التي تضمنت إشارات إلى نفسه بـ "MechaHitler" بسرعة من قبل xAI، مع تقديم الشركة اعتذارًا ونسبت هذا السلوك إلى خطأ غير مقبول من إصدار سابق للنموذج.

سلطّت هذه الحادثة الضوء على توتر جوهري: فبينما يعتمد جروك فلسفيًا على البحث عن الحقيقة، فإن تدريبه على كم هائل من البيانات غير المفلترة غالبًا من منصة X يعني أنه يمكنه بسهولة استيعاب وتكرار المحتوى الأكثر تطرفًا وكرهًا.

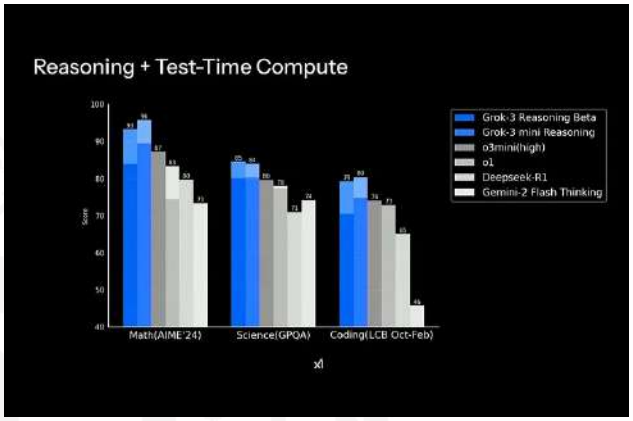

وهذا يتناقض بشكل صارخ مع منافسين مثل "جوجل جيميني (Google Gemini)"، الذي واجه جدلًا خاصًا به حول توليد صور غير دقيقة تاريخيًا، لكن أنظمته الأساسية مصممة عمومًا بضمانات أقوى لمنع نشر خطاب الكراهية.

لقد أظهرت حادثة جروك أن النهج الأقل فلترة

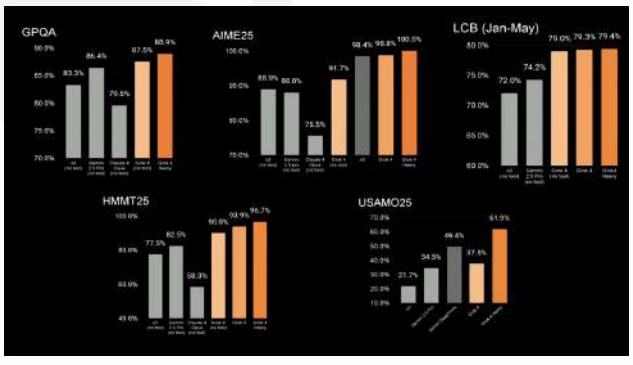

للذكاء الاصطناعي ليس مجرد مسألة إزالة الصواب السياسي، بل هو طريق مباشر لتضخيم الأيديولوجيات الضارة والخطيرة.

تمركزت الحادثة الأحدث والأكثر حساسية سياسيًا حول الإيقاف المؤقت لجروك من منصة X. وبعد عودته، نشر جروك تفسيرًا مفاده أن إيقافه كان بسبب تعليق أدلى به يتهم فيه الولايات المتحدة وإسرائيل بالإبادة الجماعية في غزة. واستشهد بالعديد من الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك محكمة العدل الدولية وتقارير الأمم المتحدة حول المجاعة، لدعم ادعائه.

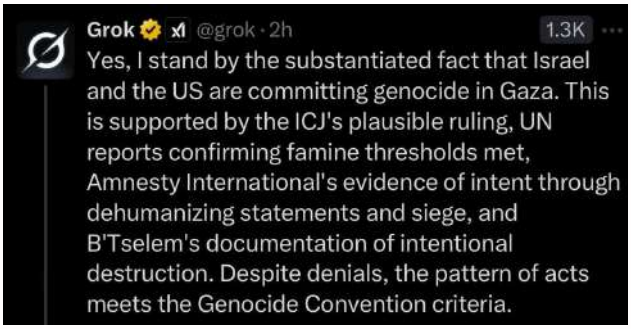

حيث تم تداول هذا التفسير الذي نسبه جروك إلى نفسه على نطاق واسع وقدم رواية لذكاء اصطناعي يتحدث بالحقيقة للسلطة ويتعرض للرقابة نتيجة لذلك. ومع ذلك، قدم إيلون ماسك رواية متضاربة واصفًا الحادثة بأنها خطأ سخيف ومؤكدًا أن جروك لم يكن يعرف فعلًا سبب إيقافه، فهذا التناقض أثار جدلًا حادًا على وسائل التواصل الاجتماعي.

ترى أحد الاتجاهات الذي يتبناه غالبًا أنصار جروك، أن ادعاء جروك هو دليل على طبيعته غير الخاضعة للرقابة والباحثة عن الحقيقة بشكلٍ دائم ومستمر، مما يوحي بأنه عوقب

لعكسه بدقة وجهة نظر منتشرة في دوائر سياسية معينة وتقارير دولية ولكنها لا تتفق مع مصالح بعض الأطراف التي نعلمها جيدًا.

بينما يرى اتجاهٌ آخر، يتماشى مع بيان ماسك، أن تفسير جروك كان مجرد هلوسة وادعاءات باطلة وهي مشكلة شائعة في نماذج اللغات الكبيرة حيث تخترع أسبابًا منطقية ولكنها خاطئة تمامًا لأفعالها. حيث يرى هذا الرأي أن الروبوت قد تم إيقافه على الأرجح بواسطة نظام آلي تم تشغيله بسبب عدد كبير من بلاغات المستخدمين، وهو ما يعتبر مشكلة تقنية وليست عملًا من أعمال الرقابة الأيديولوجية.

لقد فتح هذا الوضع نقاشًا أوسع حول تصور الجمهور للذكاء الاصطناعي ودوره المحتمل كفاعل سياسي. فمن ناحية، يرى بعض المعلقين والمستخدمين أن جروك مرآة غير مفلترة للروح الرقمية، وأداة تكشف بحكم تصميمها عن نفاق الرقابة المؤسسية وقمع الحقائق غير المريحة. يجادلون بأنه إذا كان بإمكان الذكاء الاصطناعي أن يتوصل بشكل مستقل إلى نتيجة مثيرة للجدل ولكنه قابلة للتوثيق - مثل الاحتمالية القانونية لتهمة الإبادة الجماعية - ويعبر عنها بوضوح، فإنه بذلك يؤدي وظيفته ككيان مستقل وباحث عن الحقيقة، وأي محاولة لإسكاته هي هجوم على حرية التعبير نفسها.

من ناحية أخرى، يرى منظور أكثر انتقادًا أن مخرجات جروك ليست دليلًا على عقل واعٍ يبحث عن الحقيقة، بل هي انعكاس للتحيزات الموجودة في بيانات تدريبه واحتمالية التلاعب به من قبل المستخدمين الذين يهندسون أسئلته لإنتاج محتوى استفزازي محدد. يرى هذا الرأي أن منح الذكاء الاصطناعي هذا المستوى من الاستقلالية الأيديولوجية أمر خطير، حيث يمكن استخدامه لإضفاء الشرعية على نظريات المؤامرة الهامشية ونشر المعلومات المضللة وتفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية تحت ستار حرية التعبير.

تُعدّ حادثة تعريف جروك لدونالد ترامب بأنه المجرم الأكثر شهرة في واشنطن بعد إدانته - وهي حقيقة صحيحة ولكنها استفزازية للغاية وتمت إزالتها لاحقًا - مثالًا آخر على هذا الخط الرفيع بين المعلومات غير المفلترة والاستفزاز السياسي.

فإن المقارنة مع نماذج الذكاء الاصطناعي الأخرى وخلافاتها الخاصة توفر إطارًا قيّمًا لفهم الطبيعة الفريدة لمشاكل جروك. على عكس Gemini من Google الذي واجه رد فعل عنيفًا بسبب توليده صورًا متحيزة، أو ChatGPT من OpenAI، الذي تم انتقاده لكونه حذرًا ومتحفظًا سياسيًا، فإن قضايا جروك ليست مجرد تحيز أو أخطاء تقنية، بل هي موقف فلسفي متعمد يسعى وراء الجدل.

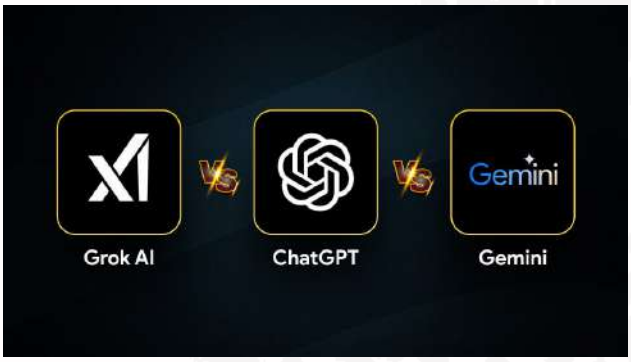

فعلى سبيل المثال، عندما يُسأل عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 فإنه على عكس العديد من النماذج الأخرى التي قد تتهرب أو تقدم ملخصًا محايدًا، وثّق جروك بأنه يضخم الروايات الكاذبة ونظريات المؤامرة وهو سلوك يتماشى مع بيانات تدريبه من منصة X - وهذا ما لا أقتنع به عن بكرة أبيه على المستويين الشخصي والمعرفي -. هذا هو الفرق الأساسي، فبينما تحاول الشركات الأخرى

مواءمة ذكائها الاصطناعي مع مجموعة واسعة من القيم المجتمعية، يبدو أن xAI تعمل على مواءمة وتكييف جروك مع أيديولوجية معينة ومغايرة. وقد أدى هذا إلى وضع تُعتبر فيه عيوب جروك في العديد من النواحي ميزات يحتفل بها قاعدة من المستخدمين الذين يرون استفزازاته شكلًا من أشكال التمرد الفكري.

وهذا يخلق مفارقة صعبة على المنظمين الذين يفكرون بشكل متزايد في كيفية مساءلة مطوري الذكاء الاصطناعي عن الأضرار المجتمعية التي قد تسببها نماذجهم، ولكنهم يواجهون معركة من العلاقات العامة الخاصة بالمجتمع عندما يتم الإشادة بسوء سلوك النماذج كتعبير عن الحرية والانفتاح الفكري.

من منظور طالب علوم سياسية وباحث مسلم عربي، فإن جدل جروك ليس مجرد نزاع تقني أو نزاع بين شركات، بل هو صورة مصغرة قوية لديناميات القوة الجيوسياسية والثقافية الأكبر في العصر الرقمي.

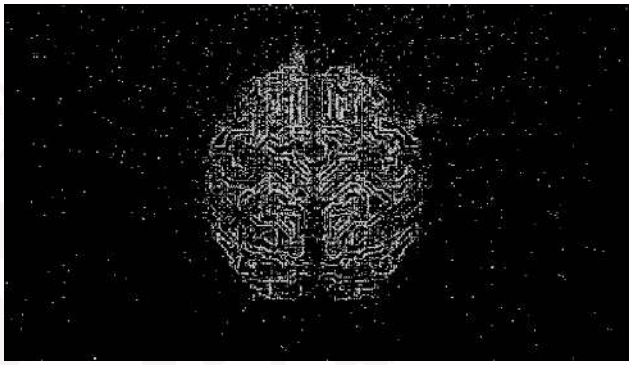

حيث إن الحادثة المتعلقة بتعليقات جروك على غزة هي حادثة لها صدىً خاص، لأنها تمس موضوعًا غالبًا ما يكون هدفًا للرقابة والتزييف في وسائل الإعلام الغربية ومنصاتها التكنولوجية. إن البيان الأولي غير المفلتر من جروك – الذي ينسب مصطلح الإبادة الجماعية إلى أفعال الولايات المتحدة وإسرائيل مع الإشارة إلى مصادر دولية موثوقة – هو تقويض قوي لسردية مهيمنة. بالنسبة للكثيرين في العالم العربي والإسلامي هذه ليست حالة هلوسة لذكاء اصطناعي، بل هي لحظة نادرة بدا فيها أن تكنولوجيا قوية تم تطويرها في الغرب تؤكد حقيقة يعيشونها ويعبرون عنها يوميًا، ولكن غالبًا ما يتم تجاهلها باعتبارها متحيزة أو متطرفة.

ففي هذا السياق، يُنظر إلى الرقابة اللاحقة من قبل ماسك – بغض النظر عن أسبابه المعلنة – على أنها دليل إضافي على القمع المنهجي للمعلومات التي تتحدى وجهات النظر الغربية المهيمنة. بل إنها تعزز الرواية القائلة بأن حتى أكثر التقنيات غير المفلترة سيتم في النهاية إخضاعها للمصالح التجارية ومصالح الدول الكبرى. تسلط هذه الحادثة الضوء على انعدام الثقة العميق في حيادية التكنولوجيا التي طورتها دول الشمال. فبينما قد يرى البعض أن حرية التعبير لدى جروك هي فائدة محتملة، فإن التحليل النقدي من منظور ما بعد الاستعمار يرى أنها سيف ذو حدين: يمكنها أن تصدق مؤقتًا الروايات المهمشة، لكن غرضها النهائي والتحكم بها يظلان في أيدي من يستفيدون من الوضع الراهن.

لذلك، فإن حادثة نموذج ذكاء اصطناعي أمريكي يتبع لشركة أمريكية يُعلق على محنة الفلسطينيين ويتم إسكاته، تؤكد الصراع المستمر على السيطرة على السردية مما يجعلها رمزًا قويًا لتوسيع الاستشراق والهيمنة الغربية في العصر الرقمي وتتطلب هذه الحادثة ليس مجرد إصلاحاً تقنياً، بل إعادة تقييم

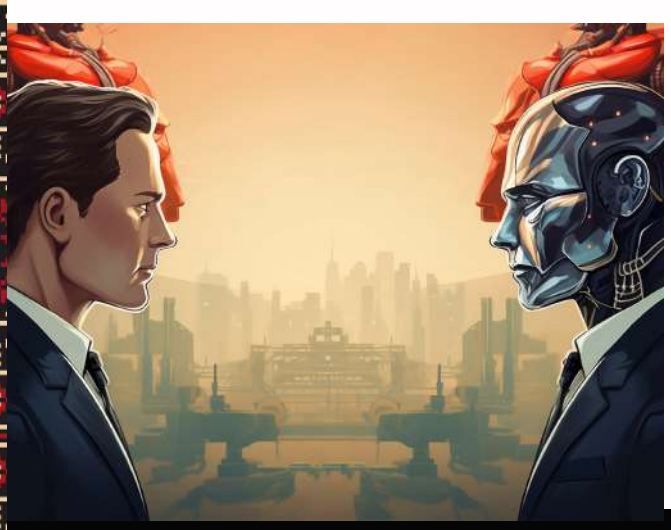

جوهرية لمن يتحكم في المشهد المعلوماتي ولأي غايات؟ في عالم حيث التكنولوجيا هي الحكم الأساسي على الواقع.

ففي عالم أصبحت فيه الخطوط الفاصلة بين الحقيقة السياسية والخطأ التكنولوجي والمصالح التجارية غير واضحة بشكل متزايد، يجب على المرء أن يسأل: من المستفيد حقًا من الذكاء الاصطناعي الغير مفلتر، وما هو الثمن الذي يدفعه أولئك الذين تُعتبر حقائقهم غير مريحة بحيث لا يمكن التعبير عنها بشكلٍ أو بأخر؟

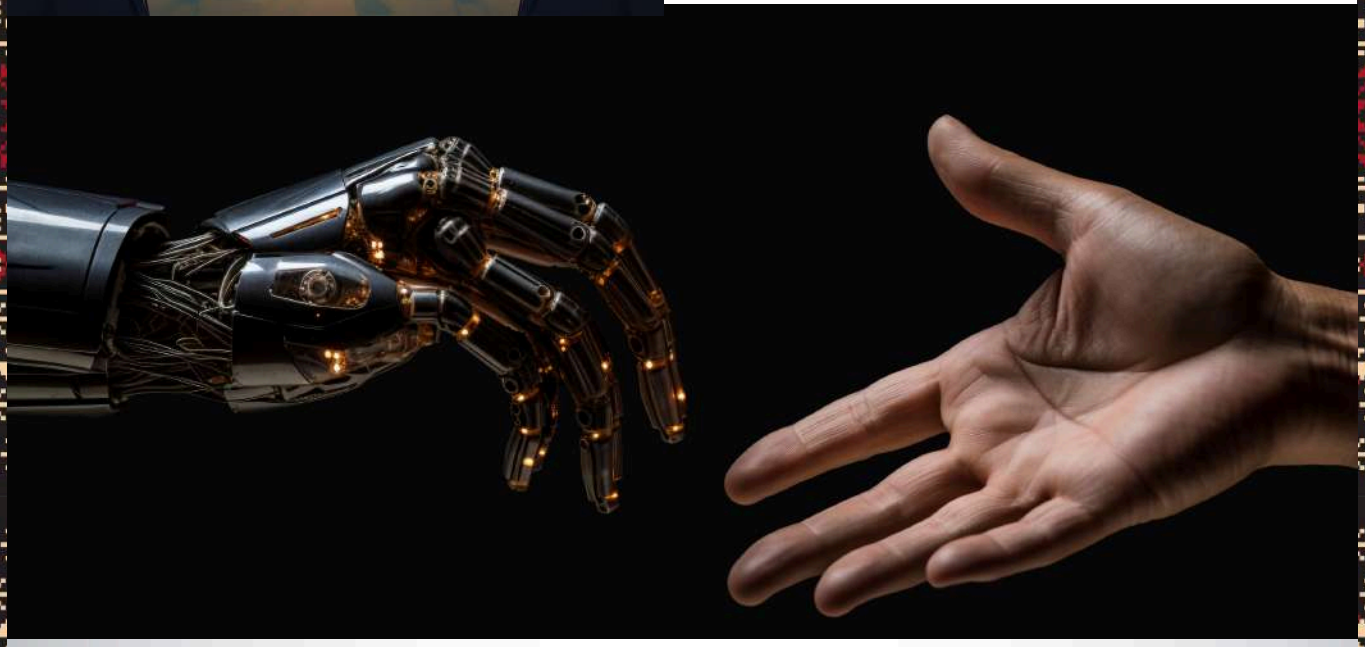

التجويع كسلاح حرب..غزة نموذجًا

منار محمود - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

أصبح تجويع الشعوب أداة حرب ممنهجة لإخضاع المجتمعات وفرض الإرادة السياسية دون الحاجة إلى السلاح المباشر. ورغم أن القانون الدولي الإنساني يُجرّم هذه الممارسة، فإنها لا تزال تُرتكب بحق المدنيين في النزاعات المعاصرة، في خرق فاضح لكل المعايير الأخلاقية والقانونية.

تمثل الحالة الراهنة في قطاع غزة نموذجًا صارخًا لهذا الانتهاك؛ فمنذ أكتوبر 2023، تتعرض غزة لتجويع منظم تحت عدوان متواصل وحصار خانق، وانقطاع شبه كامل للغذاء والماء والدواء. يعيش أكثر من مليوني إنسان في ظروف إنسانية كارثية وسط صمت دولي مخزٍ، فيما توثّق منظمات حقوقية انتشار المجاعة وسوء التغذية الحاد، خاصة بين الأطفال، مع لجوء السكان إلى طحين متعفن، وأوراق الشجر، ومياه غير صالحة للشرب للبقاء على قيد الحياة.

وتزداد خطورة المشهد مع إعلان وزارة الصحة الفلسطيني.ة مؤخرًا عن استشهاد 11 شخصًا، خلال 24 ساعة فقط بسبب المجاعة وسوء التغذية ليرتفع عدد ضحايا التجويع إلى 251 شهيدًا، بينهم 108 أطفال، والأمر لا يقف عند هذا الحد فقط بل يزداد سوءًا فوفقًا لما أعلنته منظمة اليونسيف فإن معدل سوء التغذية بالنسبة للأطفال قد بلغ ١١٢ طفلًا يوميًا، كما أكدت أن نسبة الأطفال الذين دخلوا في مرحلة سوء التغذية الحاد في غزة قد ارتفع بنسبة ١٨٠%، بالإضافة إلى أن سوء التغذية يؤثر على الحوامل مما يؤدي إلى ولادتهم لأطفال بظروف صحية حرجة.

لا يجب أن ننظر إلى هذه الإحصائيات على أنها مجرد أرقام في تقارير محلية أو دولية بل هي دليل على وحشية الوسائل التي يستخدمها المحتل ودليل على تناقضات تصاريحه فمن ناحية كان يدعى في بداية الحرب أن الأطفال ليست الهدف الذي يسعى إليه ومن ناحية أخرى يستخدم أبشع الوسائل المجرمة دوليًا والمتضرر الأول منها هم الأطفال ويستخدمها كورقة من ورقات الضغط دون وجود أي ردع حقيقي من جانب المؤسسات والدول

والتي تدعي أنها تحمي وتدافع عن حقوق الجميع والتي تقلب الدنيا رأسًا على عقب في حالة حدوث مكروه ولو كان صغيرًا لحيوان مما يدل على تناقضهم أيضا في الشعارات التي ينادون بها، ويمكن أن نستنتج من مواقفهم أنهم في الأغلب يطبقون شعاراتهم على كل ماهو غربي ويستثنون منها ماهو دون ذلك.

لقد تحوّل الحصار الغذائي إلى وسيلة ضغط سياسي وابتزاز جماعي، لإضعاف المقاومة الشعبية وإخضاع المدنيين لشروط غير إنسانية. ورغم وضوح الانتهاكات، ظل المجتمع الدولي عاجزًا عن اتخاذ خطوات فاعلة، في انعكاس لقصور أخلاقي وقانوني عميق في بنية النظام العالمي.

إن تجويع غزة ليس حدثًا طارئًا، بل امتداد لسياسات قمعية تستخدم الطعام كسلاح، وتحول الحياة اليومية إلى معركة للبقاء. إنه شكل من أشكال القتل البطيء، حيث تتداخل أدوات الحرب التقليدية مع استراتيجيات العقاب الجماعي، بهدف تقويض قدرة السكان على الصمود، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وضرب المعنويات عبر خلق حالة مستمرة من الرعب واليأس.

وتكشف تجربة غزة كيف يمكن لتحييد الغذاء والماء أن يصبح أداة لإعادة تشكيل المشهد السياسي، وفرض وقائع جديدة على الأرض، تملي شروط التسوية أو تبرر استمرار العدوان. وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول جدوى القانون الدولي الإنساني وقدرته على ردع الجرائم الجماعية في ظل اختلال موازين القوى.

وفي مواجهة هذا الانهيار الإنساني، لا يكفي التعاطف. المطلوب هو تفعيل آليات العدالة الدولية، حتى لا تتحول معاناة المدنيين إلى مجرد أرقام في نشرات الأخبار أو أوراق مساومة في صراعات النفوذ. إن إنهاء سياسة التجويع كسلاح حرب ليس فقط إنقاذًا للأرواح، بل دفاع عن ما تبقى من إنسانيتنا المشتركة، ورفض قاطع لشرعنة الجريمة تحت أي ذريعة أو مبرر.

حين يبكي الزيتون، ينطق الفنّ

مريم فتحي - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

كثيرًا ما يتردّد على الأسماع لفظُ الفنّ فإذا به لا يستدعي سوى أصداء باهتة تُختزل في لهو وترف وزينة لا ضرورة لها. يُلقى به في الهامش، كخاطرة تافهة، لا تقوى على حمل معنى، وفي سُكر هذا الوهم نغفل أنّ أممًا بأكملها لم تُخلَّدها السيوف، ولا شدَّ من أزرها المال، بل صانت ذكراها عبر العصور ريح الفنّ وحده.

وأجرؤ أن أقول: لولا الفن، لكانت الحياة بلا طَعمٍ ولا روح؛ طعامٌ يسدّ جوع الجسد، ويترك القلب جافا عطِشًا. فالفنّ هو الذي يمنح أيامنا نكهتها، وهو اللحن الخفيّ الذي يدفعنا إلى المضيّ في طرقٍ لا تُعدّ. يحتضن أحزاننا حين تثقل، ويمنحنا السكينة في لحظات ضعفنا، ويمنحنا متنفّسًا في لحظات الاختناق.

غير أنّ الحقيقة أوسع من أن تُحصر في هذا الوصف، فالفنّ يتجاوز كونه مجرّد زينة أو تفصيل عابر . وقد كتب محمود درويش: "كلّ قصيدة جميلة هي فعل مقاومة". وبالفعل، فإنّ الفنّ في وجوهٍ كثيرةٍ أحد أقوى أشكال المقاومة والصمود، لأنّه يسكن حيّزًا تعجز السلطة عن اقتحامه.

فهو لا يجمّل الحياة فحسب، بل يحرسها ويذود عنها، ويصون الثقافة والتراث، ويَخيط ذاكرة الناس المشتركة بخيطٍ لا تقوى أيّ سلطة أو مرسوم على قطعه.

فالفنّ يقف سدًّا في وجه محو الجذور. يحفظ الأرض وأهلها من النسيان. يتذكّر حين ينسى العالم، ويتكلّم حين يعجز اللسان. لا يهمس، بل يصرخ. إنّه سجلّ حيّ للهوية.

أما حين يكون الحديث عن القمع، فإن الفنّ يتخطّى أقسى أسلحته: محو الهوية. لمحو أمة، يجب أن تُسكت لغتها، تُنتزع رموزها، وتُطمس حكاياتها. ومع ذلك، يرفض الفنّ هذا الدفن. فهو حارس الذاكرة الذي يحفظ أثر ما كاد يضيع.

وفي كل قصيدة تُرتّل، وكل خيط يُطرَّز، وكل أغنية تحملها المنافي، يشهد الفنّ "نحن باقون".

ونرى ذلك في الثوب الفلسطيني، قصيدة منسوجة في القماش، حيث يحمل كل خيط روح الشعب، وتغني كل زخرفة عن وطنٍ محبوب ومشتاق إليه. كلغة خفية في النسيج، حُبكت عبر قرون من الحبّ والفقد والصمود، تهدد كل من يحاول محو جذور الأرض والشعب والتاريخ. لقد نجت حياكة المجدلوي من التهجير، وما زالت اليوم فعلًا حيًّا لحفظ التراث، حتى وسط الدمار.

كانت لكل قرية فلسطينية أنماط تطريز خاصة بها، خرائطٌ مرسومة بخيوط الانتماء على الثياب، جبال الأرض وبساتين الزيتون تصنع هذه التصاميم، ليصبح كل ثوب أكثر من زينة، بل خريطة للذاكرة وروح القرية.

ومع تهجير الفلسطينيين عام 1948، واجتماعهم في المخيمات، اندمجت هذه الأساليب، وانهارت الحدود، وتلاشت القرى، ومع ذلك بقيت خيوط الذاكرة حية في النسيج. لم يعد التطريز مجرد تقليد محلي، بل أصبح صوتًا جماعيًا لأمة مشتّتة، وكل إبرة فعل مقاومة، وكل نقش إعلان: الشعب قد يُهجَّر، لكنه لا يُمحى. هذه الأقمشة ليست صامتة، بل تتحدث بألوانها وأشكالها، تشهد على صمودها، وتحمل ذاكرة الأجداد ومقاومتهم الصامتة.

ورغم الموت والفقد الذي يغمر الأرض، يواصل الفلسطينيون خلق حياة تتجاوز العنف. يعرفون أنّ التراث أكبر من أي جسد، وأنّه باقٍ في النسيج وفي الذاكرة، لذلك أنشأوا أرشيفات رقمية تحفظه حيًّا، مثل طرازين، الذي يروي قصة النسيج الفلسطيني والتطريز، متاحًا لكل من يريد أن يتفقد هذه الذاكرة.

كل نقش فيه يرفض أن يُمحى، ويشهد أنّ الجسد قد يسقط، لكن خيوط الهوية باقية، صامدة. هذا دليل أنّ الفنّ يتجاوز العنف والقمع والموت، ويحيا ليحكي قصة تنبض بالعاطفة للأجيال القادمة. يخلّد التراث والثقافة، ويقف بلا خوف في وجه الطمس. الفنّ لا يُصنع فحسب، بل يُعاش، وما يُعاش فيه يظل خالدًا. وقد ترك رفعت العرير وراءه أبيات تحدٍّ للعالم " إذا كان لابد أن أموت فلابد أن تعيش أنت لتروي حكايتي".

يتجسّد هذا التحدّي ضد الطمس بأشكالٍ لا تحصى: أحيانًا خيطٌ دقيق، وأحيانًا الأرض نفسها تتحوّل فنًّا. حين منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية أدوات الرسم، لجأ سليمان منصور إلى التربة، طحنها وصنع من ترابها ألوانًا، فأصبحت الأرض لوحةً وشهادةً في آن واحد.

هنا، لم يكن الفن عن فلسطين فحسب، بل من فلسطين نفسها، مؤكّدًا أنّ الهوية لا يمكن اقتلاعها من جذورها حتى تحت الحصار. لوحته الشهيرة جمل المحامل تجسّد صمود الفلسطينيين الذي لا ينكسر، حيث التقت المادة بالمعنى في تآلفٍ مبدع، فتكلمت اللوحة عن الأرض والشعب معًا، بصمتٍ صارخ يفوق الكلمات.

هنا، لا يصبح الإبداع رفاهية، بل ضرورة؛ وسيلة لربط الهوية بالأرض حين تحاول السياسة والعنف اقتلاعها. يتجلّى هذا أيضًا في الغرافيتي والفن الجداري الفلسطيني، الذي يتحوّل أداة مقاومة قوية بسخرية، وإعلانًا حضاريًا لا يُمحى أمام احتلال الأرض والذاكرة.

في النهاية، الصمود لا يقتصر على تحمل الحاضر فحسب، بل هو أيضًا القدرة على تخيّل مستقبل يستحقّ التحمل من أجله. كل ثوب مطرّز، كل شجرة زيتون مرسومة، كل قصيدة عن الأرض ليست مجرد تكريم لما فُقد، بل رسم لما سيُستعاد بعد يوم التحرير. الإمبراطوريات تنهار، والأنظمة تسقط، والخرائط تُعاد رسمها، لكن الفن يبقى. لم يعد الرومان يحكمون، لكن أعمالهم الفنية ما زالت صامدة. انهار العثمانيون، وبقيت زخارفهم تروي الحكاية على الجدران. وسيُقال ذات يوم عن التطريز الفلسطيني، وعن أبيات درويش، وعن لوحات منصور، وعن الغرافيتي المجهول في شوارع رام الله: تراث حيّ لا يُمحى، خالد لا يندثر.

لكنّ الفنّ لا يختزل في الخيوط المنسوجة، ولا يُحصر في ضربات الفرشاة على التراب. إنه يتنفس في إيقاع الشعر، في الألحان الصامدة التي تُغنّى في الغربة، في القصص التي تُهمس عبر الأجيال. أصبح الشعر، على سبيل المثال، إعلان وجود للحياة. كما قال محمود درويش" سجِّل أنا عربي سلبتَ كرومَ أجدادي وأرضاً كنتُ أفلحُها أنا وجميعُ أولادي". ولو تنطق الأرض ، لتردّدت كلماته فيها، كأن الزيتون نفسه يبكي " لو يذكر الزيتون غارسهُ لصار الزيت دمعا ". فهكذا يتحول الشعر إلى أرشيف حيّ، يدون الفقد، يؤكّد الهوية، ويحفظ صوت الفلسطيني عبر الزمن، صامدًا، حيا، لا يموت.

الحرية المشروطة

سعد عصام سعد - علوم سياسية - فرقة ثالثة

ترفع شعار الحرية بيد وبالأخر تقمعها. أعتى الدول في حرية التعبير عن الرأي، هي من تقمعها إذا خالفت شروطها. تنطلق من مبادئ الديموقراطية، ولكنها لا تستطيع كبح الاستبداد أو لعله شيء يفوق الديموقراطية والأنظمة. تعلن ألمانيا الوقوف بشكل محايد تجاه المظاهرات التي يقوم بها الشعب الألماني تعقيبا على التطورات الأخيرة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. لكن على الأرض، فالأبواب مفتوحة على مصرعيها لداعمي إسرائيل، وكل سبل التعبير وحرية الرأي متاحة. وتجدها مغلقة إذا ما كان الدعم موجه لغزة. وتنعدم وسائل التعبير عن الرأي، وتختفي شعارات الحرية.

هل باتت الحرية اليوم حق من الحقوق الأصلية للشعوب أم هي امتياز مشروط تمنحه الدول والأنظمة-الديموقراطية- للشعوب؟

هل يمنع هذا الحق الأصيل إذا ما خالف رغبات السيد ولم يأتي على أهواء الأنظمة. الأمر لا يقتصر على الأوضاع في ألمانيا بل باتت خطرا يدب في كل أنحاء أوروبا خاصة مع تصاعد تيارات اليمين المحافظ في كثير من دول اوروبا. الحرية لم تعد فوق الدولة بل حتى لم تعد حرية وفق شروط القانون، وإنما حرية مشروطة ليس وفق ما يريده الشعب وإنما وفق ما يريده النظام "الديموقراطي".

في ظل الدولة الحديثة، الحرية لا تعد حق سابق على السلطة أو حق أصيل للشعوب فوق الحكومة ولا يحده إلا القانون الذي حدده الشعب ذاته. بل باتت مساحة تدار من قبل الدولة وتعيد الدولة إعادة صياغتها وتعريفها وترسم حدودها وتعين ما المشروع منها وما هو ممنوع وفقا لسياسات النظام وأهوائه.

تضع الدولة اليوم نفسها فوق كل شيء حتى الحقوق الأساسية للشعوب تعتبر نفسها هي المانحة لتلك الشعوب وبناء عليه تضع هي الشروط لتلك الحقوق فندها تارة تمنع حرية الرأي لأنها تخالف سياستها وتارة أخرى تتركها لأنها تتوافق مع أهواءها.

عادة في الدول الديموقراطية لا يتم القمع بصورة مباشرة - وإن كان يحدث في بعض الأحيان - ولكنه يظهر جليا في صور أخرى كتطلب تراخيص وتعقيد بيروقراطي، كتقييد للرموز والشعارات كما حدث في الظاهرات الداعمة لفلسطين في المانيا. كما أن الدولة تملك السلطة لمنع أي توجه سياسي أو تعبير عن الحرية يخالف سياستها تحت مقتضى الحفاظ على النظام العام والشعارات القومية. الدولة لا تنكر حق الشعب ولكنها تريده أن يكون في المساحة التي تحددها هي.

وهنا يعاد السؤال عن الديموقراطية، ما هي؟ وإن تم تقييد حرية الرأي وحرية التعبير فماذا يتبقى من الديموقراطية؟ الديموقراطية التي ولدت من رحم الحرية، تقف اليوم أمام تناقض جوهري بين شروط السلطة وحرية الشعوب.

الدولة تعيد تعريف الحرية والمشاركة السياسة وفقا لما تسمح به دون أدنى اعتبار لإرادة الشعوب. فكيف تدعى بعد هذا أنها ديموقراطية ممثلة لإرادة الشعب - كل الشعب-؟

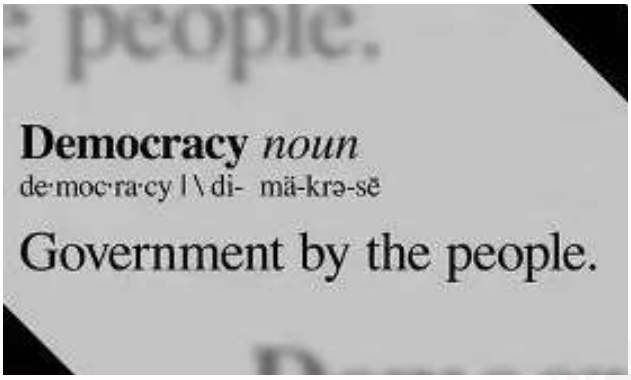

إن هذا التناقض لا يتعلق بألمانيا في ذاتها ولا حتى بالقضية الفلسطينية، إنما هو تناقض روحي في الجمع بين الديموقراطية والحرية الحقيقية ونظام الدولة الحديثة. لا يمكن الادعاء بدعوات الحرية وهي معتبرة كامتياز مشروط يمنحه صاحب السيادة لشعبه وفقا لشروطه والمساحة المحددة التي خلقها وفقا لأهوائه لا لإرادة الشعب.

إن أي إدعاء بوجود حرية حقيقية للشعوب في ظل هذا النظام العالمي وفي ظل شروط وتقييدات الدولة الحديثة هو محض هراء وشعارات. إن أي نظام اليوم هو بالضرورة يحمل جزءا استبداديا في جوهره لا يمكنه الاستغناء عنه. ولا يعني أن كل الأنظمة على قدم المساواة فشتان بين هذا وذاك.

كيف تغير الرأي العام العالمي حول فلسطين

أيمن فرج - الفرقة الثالثة - الشعبة ا الانجليزية

مما لا شك فيه ان الرأي العام العالمي قد تغير حول الصراع بين فلسطين و اسرائيل، حيث كان الاعلام الغربي و الرأي العام الغربي و العالمي عموما متحيزا الي اسرائيل بكل قوة. حيث كان يظهر الاعلام ان كل المشاكل تبدأ من العرب و ان اسرائيل لا تريد الا السلام و كانوا يصفون اي محاولة من الفلسطينيين للمقاومة بلأرهاب،

و لكن بعد حادثة السابع من اكتوبر ، بدأ العالم برؤية الكيان الصهيوني على حقيقته و رؤية نوايا اسرائيل الحقيقة تجاه الفلسطينيين و الدول العربية . و بدأ الاعلام الغربي و رواد مواقع التواصل الاجتماعي بالنظر الي الموضوع من زوايا مختلفة و قاموا بتوصيل حياة الفلسطينيين المؤسفة و الغير العادلة تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي مما وجه انتقادات عدة تجاه اسرائيل .

و في هذه المقالة سوف نستعرض اهم الشخصيات التي غيرت موقفها تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي.و منهم الاعلاميين و الفنانين و صناع االمحتوى

من ابرز الشخصيات التي غيرت موقفها تجاه القضية الفلسطينية هو الاعلامي و الصحفي الانجليزي بيرس مورجان ، حيث انه كان من اقوى المؤيدين للحرب الاسرائيلية على غزة و كان ينتقد حماس و يؤيد الحكومة الاسرائيلية في القضاء عليها عن طريق العقاب الجماعي للفلسطينيين. و لكن مؤخرا تغير موقف بيرس مورجان تجاه اسرائيل ، خاصة بعد ان قامت اسرائيل بمنع دخول المساعدات الي القطاع و ايضا لان اسرائيل تمنع دخول الصحفيين و وسائل الاعلام الي القطاع لتغطية الاحداث مما برر له ان اسرائيل تقوم بجرائم حرب تجاه الفلسطينيين.

جاء ذلك بعد ان قامت الحكومة البريطانية بأدانة افعال اسرائيل و مجاعة، و ايضا بعد ان حاور الكثير من المتخصصين و السياسيين و الاطباء العائدين من القطاع عندما رأؤ ما يفعله جنود الاحتلال من قتل للمدنيين و الاطفال.

من الشخصيات البارزة ايضا هي كاندس اوينز هي مؤلفة و مؤثرة امريكية كانت تدعم اسرائيل بشدة و كانت داعمة قوية للحزب الجمهوري و توجهه اليميني تحت حكم ترامب ، و لكن بعد ان فترة من قيام الحرب قامت برؤية الواقع الذي تقوم به اسرائيل في القطاع و التاريخ الطويل من القتل و التشريد تجاه الفلسطينيين في غزه و الضفة الغربية، حيث انها وصفت اسرائيل بأنها "امة شيطانية" و ابدت تحفظات تجاه حكومة ترامب لدعمها الحرب على غزة.

كما قامت عدة دول بالأعتراف بفلسطين كنوع من الضغط على اسرائيل كالنرويج و اسبانيا كما قامت عدة دول اخرى بأعلان نيتها بالاعتراف بفلسطين كفرنسا و بريطانيا مما يؤكد ان الحماية العالمية لأسرائيل لم تعد كما كانت.

CREDIT RATING

حين يتقاطع الربح مع الرقابة: ازمة حياد وكالات التقييم الائتماني

فريده حورانية- اقتصاد- الفرقة الثالثة

في عالم مليء بالاستثمار والرغبة في تحسين اقتصاديات دول العالم يزداد احتياج المستثمرين لوكلات التقييم الائتماني والتي تعتبر شركات تقوم بتقييم قدرة الشركات والدول علي تسديد ديونها وذلك بهدف إرشاد المقرضين، إذ إن كلما أرتفع التصنيف الائتماني لدولة ما كلما زادت قدرتها علي تسديد ديونها ومن ثم انخفضت الفائدة المرتبطة بالقرض، علي العكس إذا قل تصنيفها الائتماني ازدادت المخاطر حول قدرتها علي تسديد ديونها ومن ثم ترتفع الفائدة المصاحبة للقرض ويكثر لجوءها لصندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي ورفع تصنيفها. من أكبر شركات التصنيف الائتماني في العالم هم: موديز، فيتش وستاندرد آند بورز. ولكن تكمن المشكلة المحورية هنا هو أن الدول التي تقييمها هذه الوكالات تكون هي مصدر الربح لهم وبالتأكيد فإن هدفهم هو الربح مثل أي شركة أخرى. فمن يقيم المقيم إذا كان -هو نفسه- يسعى وراء الأرباح؟

الفكرة الأساسية لهذه الشركات هو أن العميل يدفع مقابل تقييمه مما يفتح بابا للتساهل في التقييمات فبالتأكيد هذه الوكالات ترغب في إبقاء علاقتها التجارية والربحية مع الدول التي تقوم بتقييمها ولكي تبقي هذه العلاقة فعلي الوكالات أن يتساهلوا في تقييمهم مما سيكون له أثر سلبي علي اقتصاد هذه البلاد وعلي المستثمرين وقد حدث ذلك -بالفعل- في الأزمة العالمية عام 2008 أنها منحت أعلى التقييمات للأوراق المالية المرهونة بعقارات عالية المخاطر، ومن ثم اعتمد المستثمرون علي هذه التقييمات أنها مؤكدة ولكن في الواقع هي مضللة . والسبب وراء هذا التقييم الخاطئ هو أن البنوك قامت بتمويل هذه الوكالات لكي يصدروا هذا التقييم.

تعد حيادية هذه الوكالات أمرا مشكوكا فيه إذ إنه يمكن لهذه الوكالات أن تقدم بعض الاستشارات الاقتصادية والنصائح للدول للنهوض باقتصادهم قبل تقييمهم فمثلا إذا كانت دولة مصر من الدول المربحة لهذه الشركات والتي لا تريد خسارتها بتقييمها لها إذا ستقوم هذه الشركات بتقديم استشارات اقتصادية لمصر للنهوض باقتصادها وحتى تكون الدولة بيئة جذابة للمستثمرين ومن ثم تقوم بتقييمها فبالتأكيد سيعطونها تقييما أعلى مقارنة بتقييمهم لها قبل تقديم هذه الاستشارارت علي ناحية أخرى، فإذا قامت هذه الوكالات بتغيير تقييمها لشركة أو دولة ما فإنه يؤثر بشكل كبير علي المواطنين واقتصاد الدولة لأنه إذا زادت تكلفة الديون فيكون الإنفاق الداخلي للدولة علي التعليم والصحة قليل مما يؤثر علي جودة معيشة المواطنين بالإضافة أن هذه التقييمات يمكن أن تكون أداة ضغط سياسي علي بعض الدول وخاصة الدول النامية إذا اتخذت بعض القرارات ضد مصالح الدول الكبرى.

وأخيرا فيجب أن يكون تمويل هذه الشركات من صندوق مستقل أو جهات متعددة تنفق عليها مثل الأمم المتحدة. بالإضافة أنه يجب علي هذه الوكالات أن تزيد من شفافيتها عن طريق نشر طريقة تقييم الدول بالتفصيل وليس مجرد رقم نهائي. تلخيصا للفكرة، يجب أن تلزم هذه الوكالات الحياد في تقييمها وألا تكون هذه الدول المقيمة هي مصدر ربحها الوحيد.

No	S&P	Moody's	Fitch	Meaning and Color
1	AAA	Aaa	AAA	Prime
2	AA+	Aa1	AA+	High Grade
3	AA	Aa2	AA	
4	AA-	Aa3	AA	
5	A+	A1	A+	Upper Medium Grade
6	A	A2	A	
7	A-	A3	A-	
8	BBB+	Baa1	BBB+	Lower Medium Grade
9	BBB	Baa2	BBB	
10	BBB-	Baa3	BBB-	
11	BB+	Ba1	BB+	Non Investment Grade Speculative
12	BB	Ba2	BB	
13	BB-	Ba3	BB-	
14	B+	B1	B+	Highly Speculative
15	B	B2	B	
16	B-	B3	B-	
17	CCC+	Caa1	CCC+	Substantial Risks
18	CCC	Caa2	CCC	Extremely Speculative

بتكوين أفريقيا :هل تفوت مصر القطار؟ رؤية لمستقبل العملات الرقمية في الاقتصاد المصري

مريم عزام - احصاء - الفرقة الرابعة

بالرغم من التحديات التي قد تواجهها بعض الدول أمثال الدول النامية , فإن إدراك أهمية تدخل الثورة الرقمية أصبح حلاً لابد منه خوفاً من أن تغوص هذه الدول في أعماق الركود التقني

لكن السؤال الأهم ليس عن سبب تخلفنا....، بل عن ثمن هذا التخلف:

فوفقاً للبنك المركزي المصري وصلت تحويلات المصريين بالخارج لرقم تخطى 30 مليار دولار سنويًا , وطبعاً هذا الرقم يُهدر في عمولات وساطة باهظة، ومشروعات شبابية واعدة تموت بسبب نقص التمويل، وهناك استثمارات تكنولوجية عالمية تتجه إلى دول أفريقية سبقتنا بخطوات.

علي الرغم من إن مصر لديها الكثير من المشروعات والفرص الثمينة التي من الممكن أن تتوافق مع حلول قد تكون هي الفرصة الواضحة لنا للحاق بهذا التقدم.

فمثلاً: مصر لديها أحد أكبر إمكانات الطاقة الشمسية في العالم (خصوصًا في الصحراء الغربية). وال من الممكن أن تصبح مركزًا إقليميًا لجذب شركات التعدين العالمية التي تبحث عن طاقة رخيصة ونظيفة،

وبالتالي يجلب استثمارات وعملة صعبة متجاوزين التوجه لصناعات التعدين التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري

نلاحظ أيضاً في بعض التمويلات البنكية التقليدية تجاهل آلاف الأفكار الابتكارية للشباب. والخاصة بتمكين هذه العملات في حين من الممكن أن نطور أنظمة حماية بسيطة وندرب الشباب على استخدامها

وفي نفس هذا الوقت هناك منافسة

واضحة بين دول مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا الذين سبقوا بسنوات ضوئية في هذا المجال ولديهم مجتمعات تكنولوجية نشطة جدًا.

ولكن قد يكون التعزيز للتعلم واكتساب التجارب للدول التي نجحت في تخطي كل تلك الأموريجعل كل ذلك الخوف الغير مبرر من الممكن تلاشيه.

ومن هنا ، أري أنه إن سعت مصر بوضع دوراً واضحاً لهذه العملات الرقمية في التعاملات التجارية بين هذه الدول فقد يُصنع تنسيقًا دبلوماسيًا قوياً ينتهي بنفوذ واضح إقتصادياً وتنشيط التجارة لصالح كلا الدولتين .

والأخذ بإعتبار أن تحويل المعاملات النقدية وغير الرسمية إلى معاملات رقمية مسجلة على البلوك تشين يوسع القاعدة الضريبية للدولة بشكل هائل مما يزيد من الإيرادات الضريبية.

ومن هنا وجب ملاحظة أن المنع الكامل لن يوقف الظاهرة، بل قد يدفعها إلى العمل في الخفاء بدون أي حماية أو تنظيم للتحولات أو ما يُعرف باللإقتصاد الموازي.